

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة 1576

المعقودة عن طريق التداول بالفيديو يوم الثلاثاء، 1 حزيران/يونيه 2021، الساعة 10/05 بتوقيت وسط أوروبا الصيفي

الرئيس: السيد سالومون إيهيث..... (الكاميرون)



الرجاء إعادة الاستعمال

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعلن افتتاح الجلسة العامة 1576 لمؤتمر نزع السلاح. أعزائي المندوبين، والسيدات والسادة، قبل أن نشرع في مناقشة جدول أعمالنا لهذا اليوم، يسرني أن أرحب ترحيباً حاراً بسعادة السيدة أنا جاردفيلت، السفيرة فوق العادة والمفوضة الممثلة الدائمة للسويد لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف ولدى مؤتمر نزع السلاح فباسم حكومة بلدي واسم المؤتمر، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأؤكد لك تعاوننا ودعمنا الكاملين في مهمتك الجديدة.

وأود الآن الانتقال إلى موضوع المناقشة لهذا اليوم، وهو نقاش حول موضوع منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وأود أولاً أن أرحب بالشاركون في حلقة النقاش. لدينا السيد باسم حسن من البعثة الدائمة لمصر لدى الأمم المتحدة، والسيدة ناتاليا أرشينا من الإدارة الاتحادية للشؤون الخارجية في سويسرا، والسيدة لايتيسيا زاركان من معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، والسيد مايكل سبائيس، من مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح.

وأدعو في البداية محدثنا الأول في حلقة النقاش لهذا الصباح، السيد باسم حسن، إلى أخذ الكلمة، ولكن اسمحو لي قبل أن أعطيه الكلمة أن أقول بضع كلمات عنه.

انضم السيد باسم حسن في عام 2017 إلى البعثة المصرية لدى الأمم المتحدة في نيويورك. وهو مسؤول عن المسائل المتصلة بنزع السلاح والأمن الدولي. وقد عمل نائباً لرئيس اللجنة الأولى للجمعية العامة ونائباً لرئيس هيئة نزع السلاح، ونائباً لرئيس مؤتمر الأمم المتحدة الجديد لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. وعُين أيضاً عضواً في فريق الخبراء الحكوميين المعني بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وفي فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتحقق من نزع السلاح النووي. وشارك من قبل في البعثة الدائمة لمصر لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في فيينا وجنيف، وعمل نائباً لرئيس البعثة في طهران. والسيد حسن حاصل على عدد من الدرجات العلمية، بما في ذلك درجة الدكتوراه في ديناميات النظم.

الكلمة الآن للسيد حسن.

السيد حسن (مصر) (تكلم بالإنكليزية): شكراً سيدي الرئيس. أود في البداية أن أهنيء الكاميرون على توليها رئاسة مؤتمر نزع السلاح. وأود أيضاً أن أشكرك على منحي هذه الفرصة للتحدث أمام مؤتمر نزع السلاح بشأن هذا البند المهم من جدول الأعمال.

السيد الرئيس، كنت أعترم اليوم تقديم عرض. ولست متأكداً مما إذا كان بوسعك رؤيته، ولكن لا بأس على أية حال.

السادة المندوبون الموقرون، لقد طُلب مني اليوم في عرضي أن أركز على موضوع العناصر الممكنة لصك ملزم قانوناً بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. واسمحوا لي أن أبدأ بتناول السياق. إن هناك توافقاً في الآراء منذ أمد بعيد على أن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي يصب في مصلحة جميع الدول وسيُسهم في السلم والأمن الدوليين. وهناك أيضاً اعتراف واسع بأن الإطار القانوني الدولي القائم ليس كافياً لمواجهة التهديدات ذات الصلة، ولا سيما في ظل النمو الهائل في مستوى الاعتماد على تكنولوجيا الفضاء الخارجي وعدد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي، فضلاً عن تزايد عدد الجهات الفاعلة في الفضاء الخارجي. ولكن مما يؤسف له أن هناك انقسامات عميقة بشأن سُبل المضي قدماً في مواجهة هذه التهديدات.

ولعل معظم الزملاء يعلمون أن الخبراء يحاولون في العادة تجميع التهديدات المحتملة في أربعة سيناريوهات مختلفة. هناك بطبيعة الحال سيناريو التهديد من الفضاء إلى الفضاء الذي يساورنا فيه قلق

بشأن إمكانية استخدام جسم في الفضاء الخارجي كسلاح ضد جسم آخر في الفضاء الخارجي. والسيناريو الثاني هو التهديد من الفضاء إلى الأرض - أي عندما يُستخدم جسم في الفضاء الخارجي لإلحاق ضرر بهدف أرضي أو لمهاجمته. والسيناريو الثالث هو التهديد من الأرض إلى الفضاء الذي يكون فيه مصدر التهديد سلاحاً أرضياً أو تهديداً لجسم في الفضاء الخارجي. ودارت مؤخراً أيضاً مناقشات حول سيناريو رابع، هو التهديد من الأرض إلى الأرض الذي يكون فيه مصدر التهديد سلاحاً أرضياً ضد منشأة أو بنية تحتية تُستخدم للتحكم في جسم موجود في الفضاء الخارجي أو قيادته.

ومن المهم وضع قائمة التهديدات إذا أردنا معالجة الالتزامات الممكنة أو نطاق معاهدة ممكنة في المستقبل - ومن المهم أيضاً في جميع سيناريوهات التهديدات الأربعة المذكورة إدراك الفرق الممكن بين الهجوم الحركي والهجوم غير الحركي، وهو فرق سنعود إليه لاحقاً أثناء المناقشة.

وبعد تحديد سيناريوهات التهديدات الممكنة، ما هو نوع الالتزامات التي ينبغي توخيها أو ما هي العناصر الممكنة التي ينبغي أن تشملها المعاهدة؟ أولاً وقبل كل شيء، يتمثل الالتزام الأكثر إلحاحاً ووضوحاً في حظر وضع أسلحة هجومية أو دفاعية في الفضاء الخارجي. وإذا تحقق هذا الالتزام فسنكون بطبيعة الحال قد عالجنا فوراً السيناريوهين الأول والثاني لأن من الصعب تصور وقوع هجوم من جسم في الفضاء الخارجي على جسم آخر في الفضاء الخارجي، أو من الفضاء الخارجي على جسم أرضي عندما لا توجد أسلحة في الفضاء الخارجي.

وهناك بطبيعة الحال من يذهب إلى القول بأن أي جسم في الفضاء الخارجي أو أي سائل يمكن استخدامه كسلاح. ومع ذلك، يُشكك عدة خبراء في هذا القول. ومن الصعب جداً تخيل إمكانية تحويل سائل أو جسم في الفضاء الخارجي يُستخدم للأغراض السلمية بسهولة إلى سلاح. وهناك بالطبع عدة تدابير يمكن اتخاذها لضمان سلمية طبيعة تلك السوائل - مثل الإخطارات التي تسبق عمليات الإطلاق أو عمليات التفتيش قبل الإطلاق. ويرى الخبراء التقنيون أن من السهل التمييز بين جسم مخصص للاستخدامات السلمية وجسم يمكن استخدامه كسلاح أو يمكن تحويله للاستخدام كسلاح. ويرى بعض الخبراء أن ذلك لا يقل سهولة عن التمييز بين دبابة قتالية وسيارة رياضية.

ومع ذلك، ينبغي أن ينصب الالتزام الرئيسي الثاني في هذه المعاهدة على حظر استخدام القوة ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي و/أو نظم الفضاء الخارجي. ويعني ذلك أساساً أن الدول الأطراف في معاهدة من هذا القبيل ستتعهد بعدم تدمير جسم أو نظام فضاء خارجي أو إعاقة أو تعطيل الأداء الطبيعي لمهامه عن علم أو عن قصد.

ويمكن للمفاوضين دائماً الاختيار بين نهجين - أحدهما هو مجرد إرساء الالتزام العام بدلاً من تحديد أو اختيار تهديدات محددة للأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي أو نظم الفضاء الخارجي، والإشارة صراحة إلى القذائف المضادة للسوائل والأساليب الأخرى، مثل النعمية بالليزر أو التشويش أو الهجمات السيبرانية. وفي رأيي الشخصي الذي لا يختلف عن رأي كثير من الخبراء الآخرين، ربما يكفي التزام أعم، ولكن هذه الخيارات متروكة بطبيعة الحال للمفاوضين.

والعنصر الثالث الذي يشيع في أي معاهدة لنزع السلاح وتحديد الأسلحة هو الالتزام بعدم تفسير أي شيء في المعاهدة ذات الصلة على نحو يعوق الاستخدامات السلمية أو يعرقلها. ويمكن أن تشمل المعاهدة أيضاً أحكاماً تلزم الأطراف بتعزيز التعاون الدولي.

وأما العنصر الرابع فيمكن أن يتعلق بالتحقق والشفافية وتدابير بناء الثقة بهدف التأكد من أن الأطراف في المعاهدة تفي بالتزاماتها وتنفذ المعاهدة. وسنأتي إلى ذلك لاحقاً عندما نناقش المساعي الجارية والمناقشات الدائرة في سياق الأمم المتحدة.

وعلاوة على ذلك، من المهم أن نضع في اعتبارنا في هذا السياق أن هناك في العادة في أي معاهدة لنزع السلاح أو تحديد الأسلحة نهجين رئيسيين تبعاً للموضوع قيد المناقشة - يُركز أحدهما على حظر أفعال أو أنماط سلوك محددة. ومن الممكن في بعض الأحيان الجمع بين النهجين، تبعاً لنطاق المعاهدة.

ومن هذا المنطلق، ما هي المساعي أو الاقتراحات الرئيسية التي طُرحت في مجال منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي في سياق الأمم المتحدة؟

أولاً وقبل كل شيء، هناك الاقتراح الروسي والصيني الذي قُدم إلى مؤتمر نزع السلاح مرتين، الأولى في عام 2008 والثانية، وهي نسخة محدثة، في عام 2014. وهو بصفة عامة نص بسيط ومباشر. وهو ينص على التزامين رئيسيين، أحدهما بشأن عدم وضع عدم أسلحة في الفضاء الخارجي، والآخر عدم استخدام القوة ضد الأجسام في الفضاء الخارجي. ولأقوى نص الاقتراح تأييداً من عدة مجموعات، مثل حركة عدم الانحياز ومجموعة الدول الـ 21؛ ولكنه مع ذلك قوبل بانتقادات.

وإذا حاولنا تجميع هذه الانتقادات فإن أحدها يتعلق أساساً، من وجهة نظر المنتقدين، بعدم تضمين مشروع معاهدة منع وضع أسلحة في الفضاء الخارجي تعاريف كافية. وهناك أساساً تعريفاً لمشروع المعاهدة، أحدهما لأجسام الفضاء الخارجي والآخر لأسلحة الفضاء الخارجي.

وهناك بطبيعة الحال عدة حُجج وجبهة جداً بشأن تلك الانتقادات للتعاريف. وتعلمون أن معاهدات كثيرة لا تتضمن تعاريف على الإطلاق، ومع ذلك فقد كانت ناجحة إلى حد كبير. من ذلك على سبيل المثال أن معاهدة عدم الانتشار لا تتضمن تعريفاً لما يُشكل سلاحاً نووياً، ولكنها اعتُبرت حجر الزاوية لعدم الانتشار، وكانت فعالة جداً حتى الآن. ولدينا عشرات المعاهدات المتعلقة بمكافحة الإرهاب دون الاتفاق على تعريف لما يُشكل عملاً إرهابياً.

وهناك أيضاً آراء مفادها أن هناك تدابير ممكنة للتمييز بين أجسام الفضاء الخارجي أو السوائل السلمية والأجسام التي يمكن استخدامها كسلاح. ولذلك، يُشكك بعض الخبراء في الواقع في احتمال أو إمكانية استخدام سائل سلمي في هجوم انتحاري ضد جسم آخر كما ذكرت من قبل. ويُشكك كثير من الخبراء فيما إذا كانت الدول مستعدة للتضحية بما تنقده من استثمارات هائلة في تطوير سائل وإطلاقه لمجرد تدمير سائل آخر أو إلحاق ضرر به. إنه سيناريو غير مرجح، ولذلك يعتقد كثير جداً من الخبراء أن التعاريف الواردة في المشروع كافية في هذه المرحلة.

والانتقاد الرئيسي الثاني الموجه إلى مشروع المعاهدة يتعلق بعدم نصه على منظومة أو نظام للتحقق. ومرة أخرى، يرى كثير من الخبراء أن هذا الانتقاد - أو الحجة الكامنة وراءه - ليس مقنعاً للغاية. أولاً، هناك قدرة كبيرة على وضع نظام موثوق للتحقق. وهناك أيضاً الكثير من معاهدات نزع السلاح وتحديد الأسلحة التي لا تشمل نظاماً للتحقق، وحتى المعاهدات التي تشمل نظاماً للتحقق ليس لديها نظام كامل. ولا يوجد نظام تحقق كامل ومحكم.

وكان هناك أيضاً اتفاق بتوافق الآراء في سياق الأمم المتحدة على أن التحقق ليس غاية في حد ذاته، وأرى أنه ينبغي ألا نستهيّن أبداً بقيمة وضع المعيار نفسه. ويمكن بطبيعة الحال معالجة تلك المسألة أثناء المفاوضات - ويمكن معالجة الانتقادات الموجهة للتعاريف ومسألة التحقق بصورة وافية أثناء المفاوضات، ولكن لا يمكن اعتبارها سبباً في حد ذاتها لرفض النص الوحيد المطروح على الطاولة رفضاً باتاً.

وبُذلت بعد ذلك محاولات أخرى لمعالجة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي في سياق الأمم المتحدة. أولاً، كان هناك فريق الخبراء الحكوميين المنشأ بموجب قرار الجمعية العامة 250/72،

وهو فريق شُرِّفَتْ بأن أكون أحد أعضائه الخمسة والعشرين. وتمكن فريق الخبراء الحكوميين، تحت القيادة القديرة لسفير البرازيل، سعادة السيد باتريوتا، من إعداد مشروع تقرير شامل بدون أي تحفظات. ولكن مما يؤسف له أن مشروع التقرير لم يُصدق عليه في نهاية المطاف بسبب اعتراضات دولة واحدة؛ وكانت هناك على الرغم من ذلك محاولات للجمع في ذلك المشروع بين العديد من النهج القائمة والأفكار المتعارضة. ولم يكن مشروع التقرير يهدف إلى فرض نهج بعينه على المفاوضين في المستقبل، بل كان هدفه وضع العناصر الممكنة التي يمكن للمفاوضين الاختيار من بينها أو الجمع بينها إن أرادوا. وكان ذلك المشروع يُقر بتكامل الالتزامات الملزمة والشفافية وتدابير بناء الثقة.

والواقع أن مشروع التقرير قد أتاحته المجموعة الأفريقية في نيويورك. وقد قدمته إلى هيئة نزع السلاح لمجرد التأكد من أن عدم مرور التقرير دون الانتباه إليه، ومن إمكانية استخدامه كنقطة مرجعية للمناقشات المقبلة.

وكانت المحاولة الرئيسية الثالثة في إطار هيئة نزع السلاح. وفي عام 2018، قررت الهيئة أن واحداً من البندين المدرجين في جدول أعمال دورتها آنذاك ينبغي أن يتعلق بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وخصص البند أساساً لمناقشة تقرير سابق من فريق الخبراء الحكوميين - وهو تقرير صدر في عام 2013 - والمبادئ التوجيهية الواردة فيه. وتتعلق المناقشات أساساً بتنفيذ التوصيات الواردة في ذلك التقرير، وقد شهدنا أفكاراً كثيرة بناءً بشأن محاولة ترجمة هذه التوصيات إلى مبادئ توجيهية أخرى، ولا سيما بشأن مسائل من قبيل معرفة أحوال الفضاء وإزالة الحطام النشط، والإخطارات التي تسبق عمليات الإطلاق، وما إلى ذلك. ولا تزال المناقشات جارية، وعندما تعقد هيئة نزع السلاح دورتها المقبلة، نأمل أن نرى بعض النتائج الإيجابية.

وتعلمون أن المملكة المتحدة اقترحت مؤخراً مشروع قرار جديد في إطار بند جدول الأعمال المخصص لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي في اللجنة الأولى. وأسفر ذلك عن اعتماد قرار الجمعية العامة 36/75 الذي صدر تحت عنوان "الحد من التهديدات الفضائية عن طريق معايير وقواعد ومبادئ تضبط أنماط السلوك المسؤول" والجيد في هذا القرار هو أنه يُذكر بالقرار التقليدي أو الجامع بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي الذي تقدمه مصر وسري لانكا سنوياً، ويُشير صراحة إلى إمكانية وضع صكوك ملزمة قانوناً في هذا المجال.

بيد أن كثيرين من معارضي هذه المبادرة يخشون أو يشعرون بالقلق من أنها تحاول تعزيز مفهوم التسليح المسؤول للفضاء الخارجي، أو أن سباق التسلح مقبول ما دامت الدول تتصرف بمسؤولية. ويخشى هؤلاء المعارضون أيضاً من أن تقضي هذه المبادرة إلى مسار مواز أو منافس يُقوّض الجهود الجارية للتوصل إلى معاهدة ملزمة قانوناً، وأن ينصب تركيز القرار أساساً على اعتبارات السلامة التي تُعالج بصورة أساسية في إطار لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية في فيينا بدلاً من اللجنة الأولى المكرسة لجوانب الأمن.

ومع ذلك، سيوضح تنفيذ هذا الاقتراح أو هذه المبادرة، وهو ما نراقبه عن كثب، ما إذا كانت هذه المخاوف مبررة أم لا، ونأمل أن يكون هناك تكامل بين هذه المبادرات المختلفة.

وفي الختام، أعتقد، سيدي الرئيس، أن من المهم لمؤتمر نزع السلاح والأمم المتحدة بصفة عامة الشروع في معالجة مسألة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي واعتبار ذلك ثمرة دانية. وما يعرقل التقدم في هذا المجال ليس الافتقار إلى المعرفة التقنية أو القدرات التكنولوجية، ولكن كما يرى كثير من الدول، إن لم تكن غالبيتها، الافتقار إلى الإرادة السياسية والاستقطاب السائد حول هذا الموضوع. إن العناصر الممكنة للمعاهدة معروفة تماماً، والأمر متروك للمفاوضين لاختيار النطاق والنهج اللذين يرونهما سليمين. ومن الممكن دائماً الجمع بين مختلف النهج والنطاقات أو النظر في الأخذ بنهج متدرج حيال معاهدة ملزمة قانوناً لسد الفجوات القائمة في هذا المجال.

ومن المهم الاعتراف بالتكامل بين هذه النهج المختلفة والحفاظ على ذلك التكامل، ونعتقد أن هناك طريقة، إذا كان الوقت مناسباً، لتوحيد جميع الجهود الجارية، وخاصة تحت رعاية مؤتمر نزع السلاح.

وسأختم حديثي عند هذا الحد، سيدي الرئيس، وأشكرك مرة أخرى على إتاحة هذه الفرصة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): شكراً للسيد حسن على عرضك الوجيه.

ومحدثنا التالية في حلقة النقاش هي السيدة ناتاليا أرشينار من الإدارة الاتحادية للشؤون الخارجية في سويسرا. وكما ذكرت، تعمل السيدة أرشينار مع الإدارة الاتحادية للشؤون الخارجية في المسائل المتعلقة بالفضاء وقادت الوفد السويسري لدى لجنة الأمم المتحدة المعنية باستخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية لأكثر من عقد من الزمن، وهي تشغل منصب رئيس اللجنة العلمية والتقنية التابعة للجنة الأمم المتحدة المعنية باستخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية للفترة 2020-2021.

ومثلت السيدة أرشينار الحكومة السويسرية في مفاوضات متعددة الأطراف بشأن المبادرات المتعلقة بالفضاء، بما في ذلك المبادئ التوجيهية للجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية بشأن استدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأمد البعيد، ومشروع المدونة الدولية لقواعد السلوك التي اقترحتها الاتحاد الأوروبي. وهي عضو في وفود سويسرا لدى وكالة الفضاء الأوروبية ولدى اللجنة الأولى واللجنة الرابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة. وتلقت السيدة أرشينار تعليمها في الرياضيات في جامعة جنيف، ونالت درجة الدكتوراه من المعهد الاتحادي السويسري للتكنولوجيا في زيورخ في عام 2020.

وأعطي الكلمة الآن للسيدة أرشينار.

السيدة أرشينار (سويسرا) (تكلمت بالإنكليزية): شكراً جزيلاً لك، سعادة السفير، على مقدمتك الكريمة وعلى دعوتي إلى إطلاع مؤتمر نزع السلاح على أنشطة لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية.

لقد أعددت عرضاً سأحاول تقديمه بمساعدة الخدمات التقنية. وأود أن أؤكد أنني أتحدث هنا باعتباري مندوبة لسويسرا منذ فترة طويلة لدى لجنة الأمم المتحدة المعنية باستخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، وكريئة حالية للجنة الفرعية العلمية والتقنية الحالية للجنة.

إن القصد من هذا العرض هو إطلاع مؤتمر نزع السلاح على عمل اللجنة المتصل بسلامة أنشطة الفضاء الخارجي واستدامتها، وهو يتماشى مع ما جرى العرف عليه من تبادل للمعلومات بين الهيئتين - اللجنة والمؤتمر - منذ أمد بعيد.

وفيما يتعلق بالسياق، بلغت لجنة الأمم المتحدة المعنية باستخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية الآن 16 عاماً من عمرها، وهي هيئة فرعية تابعة للجمعية العامة ومسؤولة أمامها في اللجنة الرابعة. وهي مكلفة بتعزيز التعاون الدولي في مجال استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية ودراسة المسائل القانونية الناشئة عن الأنشطة الفضائية. وهي تشمل لجنتين فرعيتين، هما اللجنة الفرعية العلمية والتقنية التي رأسها حالياً، واللجنة الفرعية القانونية التي تجتمع حالياً في فيينا في شكل مختلط.

وقد وضعت اللجنة الصكوك الدولية الرئيسية الملزمة قانوناً المتعلقة بالأنشطة الفضائية. ووضعت تلك الصكوك في الستينات والسبعينات من القرن الماضي - وتشمل القائمة معاهدة الفضاء الخارجي، وهي الأداة التأسيسية التي تلتها أربعة صكوك أخرى - اتفاق الإنقاذ (لرود الفضاء)، واتفاقية المسؤولية، واتفاقية التسجيل (بشأن الأجسام المطلقة في الفضاء) واتفاق القمر. ولا بد أن أشير هنا مباشرة إلى أن اتفاق القمر هو الأقل من حيث الانضمام إليه. ولا يمكن اعتباره صكاً عالمياً لأن 18 دولة فقط هي الأطراف فيه.

ولكن معاهدة الفضاء الخارجي تُشكل مرجعية قانون الفضاء الدولي، وترد في الصكوك الأربعة الأولى على قائمتي المبادئ الأساسية لقانون الفضاء الدولي. وفيما يلي بضع من هذه المبادئ: مراعاة الحق لأشطة الدول الأخرى، وعدم التدخل في أنشطة الآخرين في الفضاء، والمسؤولية، وتسجيل الأجسام الفضائية. وتترسخ المشاورات الدولية أيضاً بقوة في معاهدة الفضاء الخارجي.

وعملت اللجنة في الآونة الأخيرة على وضع صكوك غير ملزمة قانوناً. ووضعت بالفعل عدة صكوك غير ملزمة قانوناً في هذا القرن، بما في ذلك القرار المتعلق بتسجيل الأجسام الفضائية، والمبادئ التوجيهية لتخفيف الخطام الفضائي، وإطار الاستخدام الآمن لمصادر القدرة النووية في الفضاء الخارجي الذي وضع بالاشتراك مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومؤخراً المبادئ التوجيهية لاستدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأمد البعيد. وتشمل جميع هذه الصكوك في الواقع عناصر لتعزيز الاستخدام المستدام للفضاء الخارجي وسلامة العمليات الفضائية. وسأتناول بمزيد من التفصيل آخر الصكوك الأربعة المذكورة أعلاه.

لقد كانت المبادئ التوجيهية بشأن استدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأمد البعيد ثمرة عمل اللجنة لمدة ثماني سنوات، وتحديدًا اللجنة الفرعية العلمية والتقنية. وهي تُشكل اتفاقاً نهائياً بشأن 21 من المبادئ التوجيهية وديباجة اعتمدت بتوافق الآراء في اللجنة - وهذا أمر من المهم تسليط الضوء عليه. وأعتقد أن اللجنة كانت تضم 92 دولة عضواً في ذلك الوقت؛ وتضم حالياً 95 دولة عضواً.

وهذه المبادئ التوجيهية طوعية. وهي ليست ملزمة قانوناً، وهذا عنصر مهم لا بد من تذكره. وهي موجهة ليس إلى الدول فحسب، بل أيضاً إلى جميع الجهات الفاعلة الأخرى المعنية بالفضاء، بما فيها الجهات الفاعلة غير الحكومية في مجال الفضاء. إن تعريف "استدامة أنشطة الفضاء الخارجي" طويل جداً. ويمكن الرجوع إليه في الفقرة 5 من ديباجة المبادئ التوجيهية الواردة في المرفق 2 من تقرير اللجنة لعام 2019. وأعرض عليكم في الشريحة التعريف المقترح، ولكن لإعطائكم فكرة عن روح التعريف فإن استدامة الأنشطة الفضائية بالنسبة للجنة هي القدرة على الحفاظ على تسيير الأنشطة الفضائية إلى أجل غير مسمى للأجيال الحالية والمقبلة وعلى نحو يراعي مبدأ المساواة في الوصول إلى منافع الأنشطة الفضائية.

وتتمثل الأهداف الشاملة للمبادئ التوجيهية في الحفاظ على بيئة الفضاء الخارجي للأجيال الحالية والمقبلة كما لاحظنا. والهدف من ذلك هو تجنب التسبب في ضرر يمس سلامة العمليات الفضائية. وهناك الكثير من العناصر التي تهدف إلى تعزيز التعاون الدولي في استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، وكذلك في تنفيذ المبادئ التوجيهية نفسها.

وفيما يلي لمحة عامة سريعة على مختلف الفئات التي تنقسم إليها المبادئ التوجيهية. فهي تتناول جوانب السياسات والجوانب التنظيمية للأنشطة الفضائية، وتتناول سلامة العمليات الفضائية، كما ذكرنا آنفاً، وتتناول البحث العلمي والتطوير في المجالين العلمي والتقني.

وقد أوضحت في هذه الشريحة بعض عناصر المبادئ التوجيهية التي أعتقد أنها وثيقة الصلة بسلامة العمليات الفضائية واستدامتها بطبيعة الحال، ولكنها تساهم أيضاً في الشفافية وبناء الثقة. ويشكل تدخل الترددات جزءاً منها - ومن الواضح أن للاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية ولاية في هذا المجال، ولكن دون المساس بولاية الاتحاد، فإن الدول مدعوة إلى تجنب التدخل الضار في الترددات الراديوية. ويبرز تسجيل الأجسام الفضائية مرة أخرى، وهو عنصر مهم جداً لسلامة العمليات الفضائية وكذلك لشفافية أنشطة الفضاء.

ويتسم أيضاً رصد الأجسام والأحداث الفضائية وتبادل المعلومات والبيانات عن المدارات بأهمية كبيرة من حيث الإلمام ببيئة الفضاء - أو ما يُسمى معرفة أحوال الفضاء - وهو أمر ضروري للسلامة في العمليات الفضائية ولتجنب الحوادث أساساً.

ويُقيم خطر التقارب من المنطلق نفسه، وهو تقييم المخاطر في الفضاء، ولكن أيضاً بالنسبة لمسألة عودة دخول الأجسام الفضائية؛ وفيما يتعلق بأثر طقس الفضاء على السوائل، يُروّج لهذا أيضاً من خلال المبادئ التوجيهية. ويشكل التخفيف من الحطام الفضائي (التخلص من الحطام بعد انتهاء البعثة) جزءاً مهماً من ضمان استدامة استخدام الفضاء، ويشكل أيضاً البحث في الوسائل التقنية الجديدة لإدارة الحطام الفضائي جزءاً مهماً من الحفاظ على قابلية الفضاء للاستخدام على المدى الطويل.

وأود هنا أن أربط بين ما ذكره المتحدث السابق عن تقرير فريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي، الذي وضع في صيغته النهائية في الهند في عام 2013. لقد كان هذا التقرير - وسأطرق إليه في عجالة في الشريحة التالية - مرجعاً أخذ في الاعتبار عندما وضعت اللجنة المبادئ التوجيهية. وترون في هذه الشريحة فقرة مأخوذة من ديباجة المبادئ التوجيهية، وهي تنص على أن المبادئ التوجيهية تولي الاعتبار الواجب للتوصيات ذات الصلة الواردة في ذلك التقرير.

وأحدث هنا في بضع كلمات عن هذا التقرير الذي أعتقد أنه يطرح توصيات مهمة جداً لمحاولات وضع تدابير الشفافية وبناء الثقة. إنه يُحدد معايير تلك التدابير وخصائصها من حيث صلتها بالأنشطة الفضائية، بل ويقترح تدابير للشفافية وبناء الثقة المتعلقة بتبادل المعلومات عن السياسات الفضائية أو الإخطارات أو الحد من المخاطر والاتصال بمواقع ومرافق الإطلاق الفضائية والزيارات إليها. وسترون في هذا التقرير أن التوصيات تتناول استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض المدنية والعسكرية على حد سواء.

وهو يوصي أيضاً بزيادة التعاون أو التبادل بين الدوائر المدنية المعنية بالفضاء والدوائر الدبلوماسية بشأن الاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي وأمنه. وقد أدرجت هنا بعض تلك التوصيات. وفيما يتعلق بتبادل المعلومات بين المنظمات المتعددة الأطراف المشاركة في وضع تدابير الشفافية وبناء الثقة في مجال الفضاء - أعتقد أن هذه الإحاطة الإعلامية لمؤتمر نزع السلاح هي مثال لتبادل المعلومات التي تُبقي الهيئات الأخرى على علم بما يجري. ولكن اتخذت ونُفذت بالفعل توصيات أخرى بشكل جيد، وتحسن على مر السنين منذ اعتماد التقرير التنسيق بين مكتب شؤون الفضاء الخارجي الذي تشمل مهامه العمل كأمينة للجنة، ومكتب شؤون نزع السلاح. وبالمناسبة، فإن سلسلة الأحداث التي دارت قبل أسبوعين بشأن قرار الجمعية العامة 36/75 نظمها هاتان الهيئتان التابعتان للأمم المتحدة، وأعتقد أن ذلك من الأمور الجيدة جداً.

وعلى نفس المنوال، أوصى فريق الخبراء الحكوميين أيضاً بالاجتماعات المشتركة للجنة الأولى واللجنة والرابعة للجمعية العامة، وعُقدت تلك الاجتماعات عقب اعتماد ذلك التقرير، وأعتقد أن تلك الاجتماعات عقدت في ثلاث جولات.

وأود في الختام أن أؤكد أن عمل اللجنة، وتحديداً عملها المتعلق بالمبادئ التوجيهية بشأن استدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأمد البعيد، يُساهم في الشفافية وبناء الثقة بين الدول ثم في نهاية المطاف بين الدول وجميع الجهات الفاعلة في مجال الفضاء. وهو يؤكد أيضاً أن تبادل المعلومات والتعاون الدولي يُساهمان بالفعل في تحقيق الشفافية في الأنشطة الفضائية وفي استدامة استخدام الفضاء الخارجي.

وأخيراً، تُمثل استدامة الفضاء وأمنه وجهين لعملة واحدة. وأرى أن هذه العملة هي الكفيلة بأن تستخدم الأجيال المقبلة الفضاء للأغراض السلمية. والخلاصة المستفادة في هذا السياق، والتي أوضحتها في الشريحة الأخيرة، تتجسد في هذه العبارة اللطيفة التي وجدتتها في ديباجة المبادئ التوجيهية: "تدرك الدول أن الحفاظ على استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية هو الهدف المبتغى لصالح البشرية قاطبة". أشكركم جزيل الشكر على حسن استماعكم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة أرشبنار على عرضها الثري ذي الصلة.

ومحدثتنا التالية هي السيدة لايتيسيا زاركان من معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح. وتعمل السيدة زاركان حالياً في المعهد المذكور، وهي أيضاً باحثة دكتوراه في قانون الفضاء والقانون المدني في جامعة لكسمبرغ. وتتصب مجالات بحثها الرئيسية على القضايا القانونية والسياسية المتعلقة بسلامة الفضاء وأمنه واستقراره واستدامته. وأعطيت الكلمة الآن للسيدة زاركان.

السيدة زاركان (معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح) (تكلمت بالفرنسية): شكراً جزيلاً سيدي الرئيس. حضرات المندوبين الموقرين، السيدات والسادة، إنه لشرف عظيم لي أن أتحدث إليكم، وأشرك، سيدي الرئيس، على هذه الدعوة الكريمة. إسمي لايتيسيا سيزاري زاركان. وأنا باحثة في أمن الفضاء في معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح. وأود أن أشير إلى أن هذا البيان يُعبّر عن رأيي الشخصي ولا يعبر بالضرورة عن رأي معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح أو الأمم المتحدة.

وكما جاء في البيانات السابقة فإن الأنشطة الفضائية عديدة الآن. وشهدنا في السنوات الأخيرة زيادة كبيرة في عدد عمليات الإطلاق، ولا سيما عدد الأجسام التي وضعت في مداراتها. وتزايد اعتمادنا على النظم الفضائية على مر السنين، ليس فقط في النشاط الاقتصادي والعلمي، بل وكذلك للأغراض العسكرية والأمنية.

ومن الغريب نوعاً ما أن القانون قد تجاوز التقدم التكنولوجي في مجال الفضاء. ولم يكن لإطلاق بعثة سبوتنيك في عام 1957 دور في الدفع نحو سباق الفضاء فحسب، بل في استحداث نوع جديد من القانون أيضاً. وفي غضون عقد من الزمن، اعتُمد ما لا يقل عن خمس معاهدات رئيسية متعددة الأطراف. وفي حين أن هذه المعاهدات ساهمت في تحقيق السلامة والأمن في الفضاء وعلى الأرض حتى الآن، يبدو أن التطورات التكنولوجية وتساعد خطر نشوب نزاع في الفضاء قد تخلت الآن عن الأطر التشريعية وأطر السياسات. ويعتمد اليوم كل بلد في العالم تقريباً على النظم الفضائية. ولذلك من المهم بحث كيفية تحسين العلاقات بين الجهات الفاعلة في مجال الفضاء.

وتشمل التهديدات التي تتعرض لها النظم الفضائية تدمير السوائل بالقذائف الصاروخية. وتمثل العواقب الجماعية لهذا النوع من العمليات المضادة للسوائل أصعب المسائل التي يمكن التعامل معها في هذا المجال. ويتضمن ملف الفضاء رقم 2 الخاص بمعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح ثلاث مجموعات من المبادئ التوجيهية في حال حدوث هذا النوع من العمليات في أي وقت من الأوقات - وهي منع تكوّن الحطام، والتقليل إلى أدنى حد من هذا الخطر عن طريق تنفيذ هذه العمليات في المدار المنخفض وإخطار الآخرين بهذه الأنشطة في جميع الحالات لتجنب سوء الفهم أو سوء التفسير.

وهناك أنواع أخرى من التهديدات، مثل عمليات التداخل في الاتصالات: التشويش الراديوي، والانتحال، والهجمات السيبرانية، وتعمية سواتل المراقبة باستخدام الليزر. وعلاوة على ذلك، يمكن أن تنشأ بعض التهديدات عن نُظم فضائية أخرى. وبالإضافة إلى الحطام، نشهد أيضاً تجارب باستخدام مركبات الالتقاء عن قرب. وتوجد هذه التكنولوجيات وسيزداد عدد العمليات المشتركة المدار من هذا النوع في المستقبل. ونشهد ظهور مساحات ضبابية أو رمادية تتسبب في قدر كبير من عدم اليقين. ومن المرجح هنا أيضاً أن يؤدي هذا النوع من العمليات إلى سوء فهم أو سوء تفسير - ومن هنا تأتي أهمية التواصل.

وتكمن وراء هذه المسألة تحديات متعددة الأوجه من حيث الاستقرار السياسي والتعايش والأمن في الفضاء، فضلاً عن تطوير النشاط الفضائي. وفي حين أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام 1967 تُشكل حجر الزاوية في نظامنا، تغيّرت المسائل المتعلقة بأمن الفضاء. وفي مطلع ثمانينات القرن الماضي، شرع مؤتمر نزع السلاح واللجنة الأولى في مناقشات بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وفي عام 1985، أنشأ مؤتمر نزع السلاح لجنة مخصصة لتحديد المسائل المتصلة بسباق التسلح في الفضاء الخارجي والنظر فيها، بما في ذلك الحماية القانونية للسواتل، ونُظم الطاقة النووية في الفضاء، ومختلف تدابير بناء الثقة. ولم تكن لهذه اللجنة ولاية تفاوضية، ولكنها كانت تجتمع سنوياً حتى عام 1994. وكانت القوة المحركة لتلك المبادرة هي نشر أسلحة الدمار الشامل وكذلك الأسلحة التقليدية في الفضاء.

وبعد سنوات من المناقشات، كان الاقتراح المتعلق بمشروع معاهدة بشأن منع وضع أسلحة في الفضاء الخارجي والتهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي هو المبادرة الرئيسية في هذا المجال، التي قدمت جمهورية الصين الشعبية والاتحاد الروسي أحدث نسخة منها إلى مؤتمر نزع السلاح. وفي 12 نيسان/أبريل، وبمناسبة الذكرى السنوية الستين لرحلة يوري غاغارين إلى الفضاء، أعرب وزير الخارجية الروسي عن اعتزامه مواصلة المفاوضات من أجل وضع صك ملزم دولياً بالاستناد إلى مشروع المعاهدة.

وجرى التخطيط لمبادرات أخرى لأمن الفضاء بموازاة مشروع المعاهدة، مثل مشروع مدونة قواعد السلوك الدولية لأنشطة الفضاء الخارجي الذي بدأ الاتحاد الأوروبي العمل بشأنه في عام 2008. وكانت آخر مبادرة هي قرار الجمعية العامة 36/75 المعنون "الحد من التهديدات الفضائية عن طريق معايير وقواعد ومبادئ تضبط أنماط السلوك المسؤول" الذي اعتمد في كانون الأول/ديسمبر 2020. ويستخدم الإطار السلوكي لبدء مناقشات استجابة لشواغل الدول والشروع في عملية تتيح تحديد الشواغل المشتركة. وتتاح في الموقع الشبكي لمكتب شؤون نزع السلاح الوثائق التي أعدتها الدول والكيانات، مثل معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، والصليب الأحمر، والمنظمات غير الحكومية المتخصصة.

وتُشكل مختلف الجهود التي صدر تكليف بها من الأمم المتحدة على مدى السنوات الثلاثين الماضية جانباً آخر من جوانب هذا العمل. وأنشئ فريق الخبراء الحكوميين لوضع تدابير الشفافية وبناء الثقة في الفضاء. وتُوجت تلك المناقشات بمجموعة من التدابير الطوعية التي اعتمدها الجمعية العامة في عام 2013. وعلى الرغم من جميع التدابير المتخذة للتحقق والرصد في الفضاء الخارجي لا يمكن للمقاريب التلسكوبية أو عمليات التنقيش تغيير حقيقة أن الأجسام الفضائية المعدة لأغراض مدنية مشروعة تماماً يمكن أن تُستخدم أيضاً، بمجرد وضعها، لتعطيل أجسام فضائية أخرى أو تدميرها. وما يتغيّر ليس سماتها، بل وظيفتها وكيفية استخدامها. ويمكن أيضاً استخدام سائل مزوّذ بذراع أو حربة لإزالة الحطام الفضائي لتحويل مسار سائل اتصالات عسكرية، ويعني ذلك أن هناك خيطاً رفيعاً جداً بين القدرة المدنية المشروعة تماماً والقدرة العسكرية. وعلاوة على ذلك، وكما يتجلى بوضوح في التعليق المنشور في موقع معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح بشأن مفهومي الأمن والسلامة في سياق الفضاء، لا يمكن التحويل تماماً على تدابير حماية السواتل من مخاطر الحوادث أو التهديدات الخارجية. ولا يمكننا تدريع سائل أو حمايته لجعله غير قابل للتدمير.

ويقترح معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح في ملف الفضاء رقم 5 مواصلة النظر في أهداف إجراء مناقشة حول منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي من أجل الدفع قماً بالمناقشات. وتجدر الإشارة إلى أن الأهداف المعلنة في إحدى النسخ الأخيرة لقرار الجمعية لعامة بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي هي تقادي خطر جسيم على السلم والأمن الدوليين وضمان استمرار

استخدام الفضاء الخارجي وفقاً للقانون الدولي والمعاهدات الدولية. وتتيح هذه الصياغة لصانعي السياسات حرية وضع التدابير دون إعطاء أي إشارة إلى كيفية التغلب على العقبات السياسية المرتبطة بها. وكما هو مقترح في ملف الفضاء رقم 5، ينبغي وضع أهداف قصيرة الأجل كي تُحدّد بدقة الجوانب الأكثر حساسية لسباق التسلح في الفضاء الخارجي - أي المنافسة العسكرية التي يمكن أن تُزعزع استقرار جميع الأنشطة. ولذلك يمكن لوضع السياسات التركيز على مخاطر محددة وعلى الطريقة التي يمكن بها الحد من تلك المخاطر عن طريق تشجيع الدول التي تتراد الفضاء على التعاون. ويمكن لمثل هذه المناقشة حول أثر التكنولوجيات الاستراتيجية الجديدة ومخاطرها تعزيز بلورة فهم أفضل بين البلدان والحد من فرص التصعيد.

ومن المثير للاهتمام النظر إلى النهج التقليدي لنزع السلاح ودبلوماسية تحديد الأسلحة، حيث النزوع إلى النظر في الأشياء أو القدرات ووضع ضوابط نوعية وكمية على النظم لتقليل الحاجة إلى المنافسة. ولا يُمثل ذلك النهج الوحيد الذي يمكن الأخذ به. وهناك طريقة أخرى للنظر في العوامل في سباق التسلح، وهي مراقبة السلوك أو الأعمال التي يمكن أن تزيد من حدة التوترات بين الأطراف بدلاً من النظر إلى قدرات الخصم ومحاولة التوفيق بينها أو تحييدها. وتكون المخاطر في الفضاء كبيرة جداً وذلك في جانب منه بسبب طبيعة بيئة الفضاء، وفي الجانب الآخر بسبب العواقب المحتملة لسوء التقدير - ذلك أن الأجسام تصير بعيدة المنال في نهاية الأمر بمجرد إطلاقها. وبدون مزيد من الشفافية بشأن الأجسام الفضائية ومقاصدها، سيكون من الصعب تغيير التصورات عن التهديدات التي يمكن أن تُشكلها هذه الأجهزة المشتركة المدارات أو التجارب المضادة للسواتل.

وفي الختام، أظهرت المناقشات أن التفكير في مستقبل سلامة العمليات الفضائية وأمنها ضرورة مطلقة. وهذا هو ما يعكف عليه حالياً معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، وعلى وجه الخصوص زميلتي ألودينا أراكاراتي أورتيغا، الباحثة في مجال أمن الفضاء. والهدف من ذلك هو المساعدة على ضمان علاقات سلمية بين الدول في مجال الفضاء والتخلص من الأسباب المحتملة لسوء الفهم أو سوء التواصل. شكراً لكم.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيدة زاركان على هذا العرض الثري والواضح.

(تكلم بالإنكليزية)

محدثنا الأخير في هذه المناقشة هو السيد مايكل سبائيس من مكتب شؤون نزع السلاح. ويعمل السيد سبائيس منسقاً لوحدة العلوم والتكنولوجيا والأمن الدولي التابعة لمكتب الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح. وقد التحق بالأمم المتحدة في عام 2009 وعمل في فرع أسلحة الدمار الشامل حتى عام 2014.

وعمل السيد سبائيس قبل انضمامه إلى الأمم المتحدة محرراً في مجلة *The Arms Control Reporter*، وهي مجلة ينشرها معهد دراسات الدفاع ونزع السلاح. وعمل أيضاً مع العديد من المنظمات غير الحكومية الأخرى، بما فيها معهد أكرونيم لدبلوماسية نزع السلاح، ولجنة المحامين المعنية بالسياسة النووية، وفريق مختبر لوس ألاموس للدراسات. تفضل سيد سبائيس.

السيد سبائيس (مكتب شؤون نزع السلاح) (تكلم بالإنكليزية): صباح الخير، السيد الرئيس، أود أن أعرب عن تقديري لوفد الكاميرون لدعوتي إلى تقديم عرض في هذه الجلسة العامة. وأعتزم اعتنام هذه الفرصة كي أقدم لكم نظرة أولية ولمحة عامة بخصوص التقرير المقبل للأمين العام عملاً بقرار الجمعية العامة 36/75 بشأن الحد من التهديدات الفضائية عن طريق معايير وقواعد ومبادئ تضبط أنماط السلوك المسؤول. وطلب ذلك القرار إلى الأمين العام التماس آراء الدول الأعضاء وإعداد تقرير موضوعي عن مسائل تغطي ثلاثة مجالات.

ولن أتمكن في الوقت المتاح من الخوض في كثير من التفاصيل، ولكنني سأنتقل إلى المواضيع الرئيسية التي وردت في مختلف التقارير.

لقد تلقينا ما مجموعه 28 رداً من دول أعضاء ورداً واحداً من منظمة إقليمية. وبالإضافة إلى ذلك، تلقينا آراء كيانين دوليين وسبع منظمات غير حكومية.

وستشمل العناصر الموضوعية للتقرير قسماً للخلفية يعرض الآراء المتعلقة بالمفاهيم الشاملة ومنافع استخدام الفضاء الخارجي.

ويُشير كثير من التقارير إلى النظم الفضائية، ويقصد بهذا المصطلح، حيثما استخدم، الجزء الفضائي، بما يشمل الساتل ومركبة الإطلاق، والجزء الأرضي، بما يشمل القيادة والتحكم، ووصلات البيانات بين الاثنين.

وفيما يتعلق بالمنافع، يتسم الفضاء الخارجي بتزايد أهميته للحياة اليومية، وتطبق منافع استخدامه على جميع الدول. وينظر كثيرون منا بالتالي إلى الفضاء الخارجي باعتباره مشاعاً عالمياً.

وتشمل المنافع المحددة تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والزراعة، ورصد البيئة والكوارث، وتحديد المواقع، والملاحة والتوقيت، والاتصالات، والتعليم والعلوم. وبناءً على ذلك، ينظر كثيرون إلى السواتل بصفة خاصة باعتبارها بنية تحتية بالغة الأهمية. وأشار كثيرون أيضاً إلى استخدامات مختلفة للفضاء الخارجي من أجل السلم والأمن على الصعيدين الوطني والدولي. وهناك فرق في هذا المجال بين الاستخدامات العسكرية العامة للفضاء الخارجي والتسليح.

وفيما يتعلق بأول المجالات الموضوعية المطلوبة في القرار، وهو تحديد التهديدات والمخاطر الأمنية القائمة والمحتملة التي تُهدد النظم الفضائية، بما في ذلك التهديدات الناشئة عن الأعمال أو الأنشطة أو النظم في الفضاء الخارجي أو على الأرض. وهناك أساساً فرق بين المخاطر الطبيعية، مثل طقس الفضاء، والتهديدات البشرية المنشأ، والمخاطر الأمنية، وهو ما تركز عليه معظم التقارير.

ويشمل نطاق التهديدات والمخاطر الأمنية النظم أو الأعمال التي تتداخل مع النظم الفضائية أو الأداء الطبيعي لمهامها أو تتسبب في تعطيلها أو منع تشغيلها أو إضعافها أو إلحاق الضرر بها أو تدميرها. ويغطي ذلك أربعة سيناريوهات: من الأرض إلى الفضاء، ومن الفضاء إلى الفضاء، ومن الأرض إلى الأرض، ومن الفضاء إلى الأرض. ويمكن التمييز أيضاً بشكل عام بين الأعمال ذات التأثيرات المؤقتة مقابل التأثيرات التي لا رجعة فيها على هذه النظم. ومما يثير القلق بصفة خاصة الأعمال التي يمكن أن ينشأ عنها حطام فضائي طويل الأمد. وتشمل التهديدات أيضاً استخدام الأجسام الفضائية لمهاجمة أجسام أرضية.

وقمنا في عملنا الأولي بتجميع مصادر التهديدات والمخاطر الأمنية في ثلاث فئات. الفئة الأولى هي المصادر العامة. وتشمل هذه المخاطر تزايد خطر الاصطدام العرضي، والتدخل غير المقصود في الترددات الراديوية، والمذاهب والسياسات العسكرية التي تتوخى الحرب في الفضاء أو منه.

وتدخل في الفئة الثانية النظم والقدرات. وتشمل أمثلتها الأسلحة المضادة للسواتل التي تعمل بنظام الصعود المباشر، والأسلحة المشتركة المدارات التي تستخدم وسائل مادية، وإزالة الحطام الفضائي النشط المزدوج الاستخدام، وأسلحة الطاقة الموجهة، ووسائل الحرب الإلكترونية، والهجمات السيبرانية، والأسلحة النووية، والأجسام الفضائية الخفية، ومصادر القدرة النووية.

وأما المجال الثالث فهو الأنشطة التشغيلية، بما في ذلك الاقتراب الوثيق دون إخطار، والهجمات المادية على محطات أرضية، والعمليات العسكرية المختلطة التي يُشكل تعطيل الخدمات الفضائية جزءاً منها.

ويتعلق المجال الثاني من التقرير بتحديد خصائص الأفعال والأنشطة التي يمكن اعتبارها مسؤولة أو غير مسؤولة أو تهديدية، وأثرها المحتمل على الأمن الدولي. وفي حين أن التقارير تتضمن مجموعة قوية من الأمثلة على أنماط السلوك المسؤول وغير المسؤول، ينبغي أن نلاحظ أن البعض يُعرب أيضاً عن بعض القلق بشأن إمكانية إصدار حكم ذاتي في محاولة للتمييز بين الاثنين. ومع ذلك، هناك مجموعة قوية من الأمثلة المقدمة في جميع التقارير.

وفيما يتعلق بالسلوك المسؤول، شملت هذه الأمثلة تجنب الأفعال المفاجئة أو الاستفزازية، والإبلاغ مسبقاً عن العمليات الشديدة الخطورة، والامتناع عن التدخل المتعمد وغير الرضائي، والامتناع عن إلحاق ضرر بالنظم الفضائية أو تدميرها، والالتزام بعدم وضع أسلحة في الفضاء الخارجي، وتبادل المعلومات اللازمة لمعرفة أحوال الفضاء، وتسجيل الأجسام الفضائية، وتنفيذ المعاهدات والاتفاقات القائمة، ومواصلة الجهود الدولية لبناء الثقة المتبادلة.

وانصب اهتمام أكبر بكثير على وصف الأعمال والأنشطة غير المسؤولة أو التهديدية. وتشمل أمثلة ذلك تطوير أو اختبار مجموعة متنوعة من الأسلحة المضادة للسواتل أو نشرها أو استخدامها، أو استخدام جسم فضائي لمهاجمة هدف أرضي، والعمليات التي تتداخل مع النظم الفضائية، بما في ذلك نظم معرفة أحوال الفضاء، مما يدفع الآخرين إلى تجنب الاصطدامات أو عدم إجراء المناورات الضرورية لتجنب الاصطدام، والمناورات غير المنتظمة في الحزام الثابت بالنسبة للأرض، والأنشطة غير المنسقة - بما في ذلك إطلاق المقذوفات - وعمليات الالتقاء والاقتراب غير الشفافة وغير الرضائية وغير التعاونية والخطرة والعنصرية، وإجراء اتصال مادي أو استمراره بعد تقديم طلب بالتوقف. ويشمل المجال الرابع للسلوك غير المسؤول أعمال التعطيل المتعمدة التي تؤثر على خدمات القيادة والتحكم الساتلية اللازمة للسلامة والأمن العامين، والإنذار المبكر، والقيادة والتحكم النوويين.

ويتعلق المجال الثالث من التقرير بأفكار لمواصلة وضع معايير وقواعد ومبادئ تضبط أنماط السلوك المسؤول وتنفيذها، والحد من مخاطر سوء الفهم وسوء التقدير فيما يتعلق بالفضاء الخارجي. وأعرب كثيرون عن تأييدهم نهجاً قائماً على السلوك؛ ويرون أن مثل هذا النهج يمكن أن يؤدي إلى صك قانوني أو يمكن الأخذ به جنباً إلى جنب مع صك قانوني. وكان هناك أيضاً تأييد لمواصلة النهج التقليدي في منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

وفيما يتعلق بالتفاوض على صك قانوني في حد ذاته، أيد كثيرون ذلك صراحة، وإن كان من الواضح أيضاً أن أي صك من هذا القبيل ينبغي أن يكون فعالاً وشاملاً. وتضمنت التقارير المقدمة آراء مختلفة بشأن مشروع معاهدة لمنع وضع أسلحة في الفضاء الخارجي، وبشأن المبادرة المتعلقة بالالتزامات السياسية بشأن مسألة "عدم البدء بوضع أسلحة في الفضاء الخارجي".

وفيما يتعلق بالعناصر المحددة للمعايير والقواعد والمبادئ، تتضمن التقارير قائمة ثرية جداً من البنود التي يمكن أن تشكل الأساس للصك. وتنقسم العناصر إلى الفئات التالية: تأكيد انطباق القانون الدولي؛ ودعم الالتزام بالصكوك القائمة؛ وتخفيف الحطام؛ وحظر الأعمال المدمرة أو العدائية والقيود المفروضة عليها؛ وحظر الأعمال الأخرى والقيود المفروضة عليها، بما في ذلك الأعمال التي تنطوي على قدرات معينة؛ وتبادل المعلومات بشأن الممارسات المتعلقة بالتهديدات السيبرانية؛ والقيود على مختلف أشكال التداخلات الكهرومغناطيسية المتعمدة؛ والقواعد والمبادئ التوجيهية لعمليات الالتقاء والاقتراب؛ وتبادل المعلومات عن السياسات الفضائية الوطنية والنقابات العسكرية؛ وتبادل المعلومات عن الأجسام والأنشطة الفضائية؛ وإخطارات الحد من المخاطر؛ وقنوات الاتصال السياساتية والتشغيلية، وزيادة التعاون في معرفة أحوال الفضاء وتبادل البيانات.

وفيما يتعلق بعملية وضع المعايير والقواعد والمبادئ، كررت التقارير بشكل عام تأكيدها الدور المحوري للأمم المتحدة. وكان هناك تفضيل لتكوين فريق عامل مفتوح العضوية أو فريق من الخبراء الحكوميين. ورئي أيضاً أن أي عملية ينبغي أن تكون شاملة، وأن تنص على مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين، بما في ذلك القطاع الخاص، وأن تضمن مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومجدية وعلى قدم المساواة مع الرجل.

كانت تلك هي النظرة الأولية واللمحة العامة بخصوص تقرير الأمين العام. ويواصل مكتب شؤون نزع السلاح ومكتب شؤون الفضاء الخارجي العمل معاً في جمع هذه التقارير وتنظيمها، وسنقوم بإعداد التقرير الذي سيصدر قبل الدورة المقبلة للجمعية العامة. شكراً على حسن استماعكم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): شكراً للسيد سبائس على هذا العرض الثري والمفيد.

وأعطي الكلمة الآن لمن يرغب في أخذها. وأود الآن أن أدعو الوفود إلى إبلاغ مؤتمر نزع السلاح بسياساتها أو استراتيجياتها أو مذهبها المتعلقة بأمن الفضاء على أساس طوعي وفقاً لقرار الجمعية العامة 36/75. وأود أيضاً أن أشير إلى أن لدينا أيضاً جلسة بعد الظهر.

وأسمحو لي، أولاً، أن أعطي الكلمة لكينيا بالنيابة عن مجموعة الـ 21.

وأعطي الكلمة للسيدة آن كياه.

السيدة كياه (كينيا) (تكلمت بالإنكليزية): شكراً لك، واسمح لي في البداية أن أنقل إليك اعتذار السفير كليوبا مايلو، الذي لم يتمكن من الحضور هذا الصباح بسبب ارتباطات رسمية أخرى.

وبما أن هذه هي المرة الأولى التي يتحدث فيها وفد كينيا بالنيابة عن مجموعة الـ 21، أود تهنئتك، سيدي الرئيس، على توليك رئاسة مؤتمر نزع السلاح. وأؤكد لك دعم مجموعة الـ 21 وتعاونها الكاملين. وتعرب المجموعة عن تقديرها لجميع العروض المفيدة التي قدمها المتكلمون هذا الصباح. ويشرفني أن أدلي بالبيان التالي باسم مجموعة الـ 21 بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

تعتقد مجموعة الـ 21 أن تكنولوجيا الفضاء باتت تُشكل بالفعل جزءاً لا غنى عنه ولا يتجزأ من حياتنا اليومية. ولم يسبق أن كانت المعلومات والاتصالات والأعمال المصرفية والمعاملات الاقتصادية والملاحة، بل وحتى عمليات صنع القرار السياسي والاستراتيجي، معتمدة إلى هذا الحد على تكنولوجيا الفضاء التي تشهد هي ذاتها نمواً سريعاً.

وتؤكد المجموعة من جديد أن الفضاء الخارجي والأجرام السماوية الأخرى تُراث مشترك للبشرية ويجب استخدامها واستكشافها بروح من التعاون بما فيه منفعة للبشرية جمعاء ولمصلحتها. وتؤكد المجموعة من جديد أنه يتعين أن يكون استكشاف الفضاء الخارجي والأجرام السماوية الأخرى واستخدامهم لأغراض سلمية فقط وأن يتم ذلك بما يحقق النفع لجميع البلدان ويخدم مصالحها، أيأ كان مدى ما بلغته من تطور اقتصادي أو علمي.

وتشدد المجموعة على أن الاستخدام المتزايد للفضاء الخارجي يتطلب من جميع الدول اتخاذ إجراءات لضمان تحقيق مزيد من الشفافية وتدابير لبناء الثقة وتوفير المعلومات على نحو أفضل. وترى المجموعة أن على جميع الدول التي لديها قدرات فضائية كبيرة مسؤولية خاصة في المساهمة بدور فاعل في تحقيق الهدف المتمثل في استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية وفي منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ويتعين على جميع الدول الامتناع عن اتخاذ أي إجراءات تتعارض مع ذلك الهدف ومع المعاهدات القائمة ذات الصلة، حرصاً على صون السلم والأمن الدوليين وتعزيزاً للتعاون الدولي.

وتُدرّك المجموعة أن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي سيحول دون تعرض السلم والأمن الدوليين لخطر جسيم. وتؤكد على ضرورة اتخاذ مزيد من التدابير التي تنطوي على أحكام تحقّق مناسبة وفعالة منعاً لحدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي من جميع جوانبه.

وتؤكد المجموعة على أهمية منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي وضرورته الملحة، وعلى ما للامتنال على نحو صارم للنظام القانوني القائم المتعلق باستخدام الفضاء الخارجي من أهمية كبرى. وفي هذا السياق، تعرب المجموعة عن قلق بالغ إزاء الخطر المتزايد الذي يشكّله تسليح الفضاء الخارجي، بما في ذلك الآثار السلبية الناجمة عن تطوير منظومات الدفاع المضادة للقذائف التسيارية ونشرها والسعي إلى الحصول على تكنولوجيات عسكرية متقدمة قابلة للنشر في الفضاء الخارجي، الأمر الذي ساهم، ضمن جملة أمور، في زيادة إضعاف الجهود الرامية إلى تهيئة مناخ دولي يفضي إلى التشجيع على نزع السلاح وتعزيز الأمن الدولي.

وتشدّد المجموعة على أن الدول جميعها تتحمل مسؤولية ما في الامتناع عن القيام بأنشطة قد تعرّض للخطر الغاية الجماعية المتمثلة في المحافظة على فضاء خارجي خالٍ من أسلحة الدمار الشامل ومن جميع أشكال التسليح الأخرى بقصد ضمان أن تكون منافعه متاحة للجميع.

وترى المجموعة أن اتفاقات نزع السلاح المتعددة الأطراف تتيح للدول الأطراف آليات لكي تتشاور فيما بينها وتتعاون على إيجاد حلول لأي مشكلات يمكن أن تنشأ بشأن الهدف من أحكام الاتفاقات أو فيما يتصل بتطبيقها، وأن من الممكن أيضاً إجراء هذه المشاورات وإقامة هذا التعاون عن طريق إجراءات دولية مناسبة في إطار الأمم المتحدة ووفقاً لميثاقها.

وقد أصبح منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي أشد إلحاحاً بسبب ما يثار من شواغل مشروعة إزاء قصور الصكوك القانونية القائمة عن ردع التمادي في عسكرة الفضاء الخارجي أو منع تسليحه. وتؤكد المجموعة من جديد اعترافها بأن النظام القانوني الساري على الفضاء الخارجي لا يكفل وحده وفي حد ذاته منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ولذلك تُشدّد المجموعة على ضرورة توطيد هذا النظام وتعزيزه وزيادة فعاليته.

وفي هذا السياق، تؤكد المجموعة من جديد أن مؤتمر نزع السلاح هو المحفل التفاوضي الوحيد المتعدد الأطراف لنزع السلاح في المجتمع الدولي، الذي يضطلع بالدور الرئيسي في إجراء مفاوضات موضوعية بشأن المسائل ذات الأولوية في مجال نزع السلاح. ولذلك ترى المجموعة أنه ينبغي أن يشرع مؤتمر نزع السلاح، دون تأخير، في إجراء مفاوضات بشأن المسائل المتصلة بموضوع منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

وبينما تُرحب المجموعة بقرار الجمعية العامة 35/75 المعنون "منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي"، فإنها تُذكر بأن هذا القرار قد تضمن الملاحظتين التاليتين بشأن مؤتمر نزع السلاح: (1) لمؤتمر نزع السلاح الدور الرئيسي في التفاوض بشأن عقد اتفاق متعدد الأطراف أو اتفاقات متعددة الأطراف بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي من جميع جوانبه؛ (2) ينبغي لمؤتمر نزع السلاح أن ينشئ في أقرب وقت ممكن خلال دورته لعام 2021 فريقاً عاملاً في إطار بند جدول أعماله المعنون "منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي".

وتحيط مجموعة الـ 21 علماً بإتمام فريق الخبراء الحكوميين أعماله وباعتماد دراسة عن تدابير ضمان الشفافية وبناء الثقة في مجال الفضاء الخارجي حسبما طلبت الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها 68/65 بشأن تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي، الذي اعتمد بتوافق الآراء في الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة. ومجموعة الـ 21، إذ تُشدّد على أولوية إجراء مفاوضات بشأن صكوك ملزمة قانوناً لتعزيز النظام القانوني الدولي للفضاء الخارجي، تُسلم بأن التدابير العالمية والشاملة

لكفالة الشفافية وبناء الثقة، التي يتوصل إليها عن طريق إجراء مشاورات دولية واسعة النطاق، يمكن أن تكون تدابير تكميلية مهمة. وتُدرِك المجموعة قيمة اتخاذ تدابير لكفالة الشفافية وبناء الثقة، بما فيها وضع مدونة قواعد سلوك غير ملزمة قانوناً، في تعزيز الثقة بين الدول. بيد أن هذه التدابير الطوعية لا يمكن أن تكون بديلاً عن إبرام معاهدة ملزمة قانوناً بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

وترحب المجموعة بالنسخة المحدثّة من نص مشروع المعاهدة بشأن منع وضع أسلحة في الفضاء الخارجي والتهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي، التي قدمها الاتحاد الروسي والصين معاً إلى مؤتمر نزع السلاح في حزيران/يونيه 2014. وهذه المبادرة إسهام بناء في أعمال مؤتمر نزع السلاح وأساس جيد لإجراء مناقشات من أجل اعتماد صك دولي ملزم.

وترحب المجموعة باعتماد الجمعية العامة، في 16 كانون الأول/ديسمبر 2020، القرار 37/75 المعنون "عدم البدء بوضع أسلحة في الفضاء الخارجي".

وترحب المجموعة أيضاً باعتماد الجمعية العامة في 24 كانون الأول/ديسمبر 2017 القرار 250/72 المعنون "تدابير عملية أخرى لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي". وحث القرار مؤتمر نزع السلاح على الشروع فوراً في مفاوضات بشأن وضع صك دولي ملزم قانوناً بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، كما ترحب المجموعة باعتماد الجمعية العامة قرار المتابعة 34/74 المؤرخ 18 كانون الأول/ديسمبر 2019 الذي يُرحب بالمداولات التي أجراها في عامي 2018 و2019 فريق الخبراء الحكوميين المعني باتخاذ تدابير عملية أخرى لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي والمكلف بالنظر في عناصر مهمة من صك دولي ملزم قانوناً بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، بما في ذلك بشأن جملة أمور منها منع وضع أسلحة في الفضاء الخارجي، والذي يُشدد على أن عمل فريق الخبراء الحكوميين شكل مساهمة مهمة في الجهود الدولية لإبرام الصك الدولي الملزم قانوناً المذكور أعلاه. وتُعرب المجموعة عن تقديرها للعمل الذي اضطلع به فريق الخبراء الحكوميين، وتأسف لعدم تمكنه من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن تقريره النهائي.

وتحيط مجموعة الـ 21 علماً بالمناقشات غير الرسمية الموضوعية والتفاعلية بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي التي نُظمت في مؤتمر نزع السلاح من 11 إلى 13 حزيران/يونيه 2014 (عملاً بالجدول الزمني لأنشطة دورة عام 2014 الواردة في الوثيقة CD/1978، وتلك التي نُظمت يومي 13 و20 آب/أغسطس 2015 (عملاً بالجدول الزمني لأنشطة دورة عام 2015 الوارد في الوثيقة CD/2021)؛ ثم المفاوضات التي نُظمت في الفترة من 14 إلى 16 حزيران/يونيه 2017 (في إطار الفريق العامل المعني بإيجاد "سبل المضي قدماً"، المنشأ بموجب المقرر الوارد في الوثيقة CD/2090)، وتلك المعقودة في عام 2018 في الهيئة الفرعية 3 (عملاً بالمقررين الواردين في الوثيقتين D/2119 وCD/2126).

شكراً لك سيدي الرئيس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): شكراً لك.

(تكلم بالفرنسية)

أعطي الكلمة الآن للسيد فيتر من الوفد الممثل لكندا.

السيد فيتر (كندا) (تكلم بالفرنسية): سيدي الرئيس، الزملاء الأعزاء. أود أولاً أن أشكرك سيدي الرئيس، على تنظيم هذا الاجتماع، وأشكر الخبراء على عروضهم المثيرة للاهتمام. وأود أيضاً أن أرحب بسفير السويد الجديد.

مر بالكاد عام ونصف منذ ذلك التحدي الكبير الذي غير بين عشية وضحاها الحياة اليومية للناس في جميع أنحاء العالم. وكشفت الأدلة عن مدى أهمية الخدمات الفضائية للمجتمع الدولي في مكافحة الجائحة، من أجل ضمان قدرتنا على التواصل والاجتماع بالوسائل الافتراضية ونشر جهود إعادة الإعمار. وشهدنا أيضاً هشاشة هذه النظم الفضائية في وجه مختلف التهديدات وأدركنا سبب الأهمية الكبيرة التي من أجلها يتعين على جميع الدول أن تحافظ على سلمية بيئة الفضاء.

وإن كندا على قناعة بأن الحفاظ على استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية يتطلب تعزيز الحوكمة، ويجب أن نعمل معاً لوضع قواعد للسلوك المسؤول. ودعماً لهذه الرؤية، رحبت كندا بقرار الجمعية العامة 36/57 بشأن الحد من التهديدات الفضائية عن طريق معايير وقواعد ومبادئ تضبط أنماط السلوك المسؤول، وإتاحة الفرصة لعرض الآراء في مساهمتنا الوطنية.

ومن مصلحتنا جميعاً الحفاظ على الأمن في الفضاء. ونشجع كندا الحوار المفتوح والشفاف والبناء في مؤتمر نزع السلاح من أجل تهيئة الأجواء للثقة اللازمة لتعزيز المعايير الدولية لأمن الفضاء. ونذكر أهمية الدور الذي يمكن أن يؤديه المؤتمر في هذا الاتجاه عن طريق السعي إلى إيجاد توافق في الآراء حول قواعد أو مدونة لقواعد السلوك من أجل تعزيز السلم والأمن الدوليين. وتؤكد كندا حاجة جميع الدول الملحة إلى العمل لتعزيز أمن الفضاء وتخفيف التوترات. وكلما استغرق وضع "قواعد الطريق" نحو الفضاء وقتاً أطول كلما ازدادت الأخطار وازدادت صعوبة التعامل معها.

وتظهر تهديدات جديدة وغير متوقعة باستمرار في ظل ازدياد الفضاء والتطور السريع في التكنولوجيا. وبينما نعتقد أن الاستخدام العسكري لا يتعارض مع الاستكشاف والاستخدام السلميين للفضاء، فإن كندا عاقدة العزم على منع حدوث سباق تسلح في الفضاء وضمان عدم تحويله إلى مكان للنزاع. وفي ظل تزايد المخاطر وعدم اليقين في الفضاء، يغدو من الصعب الاستفادة من المنافع الاجتماعية والاقتصادية الكثيرة التي يوفرها الفضاء. غير أن العكس صحيح أيضاً، وهذا هو ما يحملنا على الاعتقاد بأن الوقت قد حان لبذل جهود متضافرة من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن قواعد السلوك المسؤول في الفضاء.

(تكلم بالإنكليزية)

ويشكل اعتماد الجمعية العامة قرارها 36/75 خطوة مهمة في سبيل تنشيط الحوار. ويمكن للقواعد التي تبني الشفافية والثقة أن تعزز المعايير الدولية القائمة التي تحكم الفضاء الخارجي. وفي الوقت نفسه، تساعد التعاريف المتفق عليها بشأن أنماط السلوك المسؤول والسلوك التهديدي العالم على تقييم أفعال الجهات الفاعلة في مجال الفضاء وزيادة مساءلة المخالفين. وسيكون تعزيز الشمول والشفافية والثقة في هذه المبادئ هو السبيل لمنع النزاع في الفضاء. ولدعم ذلك، نشجع كندا جميع دول مؤتمر نزع السلاح - ولا سيما الدول الصغيرة والدول النامية وغير المرتدة للفضاء - على تبادل وجهات النظر بشأن القرار ومدى توافقه مع رؤيتها لمستقبل سلمي ومستدام في الفضاء الخارجي. ويمكن لوضع قواعد متفق عليها عالمياً أن يولد زخماً لاتخاذ خطوات أكثر طموحاً، بما في ذلك في نهاية المطاف إمكانية إقامة نظام يمكن التحقق منه وملزم قانوناً.

وكجزء من تقريرنا الوطني، قدمت كندا أنماط السلوك التي تُعزز سلامة بيئة الفضاء وأمنها واستدامتها باعتبارها أنماطاً للسلوك المسؤول، وكذلك أنماط السلوك الذي يُقلل من سوء الفهم وسوء التقدير، ومن ذلك على سبيل المثال تبادل المعلومات في الوقت المناسب من أجل الحد من الآثار السلبية على العمليات الفضائية. وأشرنا في المقابل إلى السلوك غير المسؤول والتهديدي باعتباره أي فعل يفضي إلى إلحاق ضرر بالبيئة الفضائية و/أو النظم الفضائية، والتدخل عن عمد في الأصول الفضائية،

وأنماط السلوك التي تؤثر سلباً على سلامة وأمن الأشخاص أو الممتلكات. وللتخفيف من التهديدات والمخاطر الأمنية، نقترح مجموعة من الفرص لإحراز تقدم فوراً، بما يشمل الالتزام الكامل بالمعاهدات والمبادئ التوجيهية القائمة، واستمرار العمل في تدابير الشفافية وبناء الثقة. وتُشجع كندا أيضاً على أن تكون المحادثات في المستقبل شاملة لجميع أصحاب المصلحة للسماح بالنظر في مجموعة متنوعة من الرؤى.

وباختصار، تعتقد كندا أن وضع معايير وقواعد تضبط أنماط السلوك المسؤول سيهيئ بيئة أكثر أمناً واستقراراً في الفضاء بما يعود بالنفع على الجميع. ومن مصلحة كل دولة بلورة فهم مشترك للأفعال التي يمكن أن تُزعزع الاستقرار وتقضي إلى زيادة التوترات في الفضاء وبالتالي على الأرض. شكراً لكم، سيدي الرئيس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر وفد كندا.

(تكلم بالإنكليزية)

أعطي الكلمة الآن لسفيرة السويد، أنا جاردفيلت.

السيدة جاردفيلت (السويد) (تكلمت بالإنكليزية): شكراً لك، سيدي الرئيس، على إعطائي الكلمة وأوجه شكري أيضاً إلى أعضاء حلقة النقاش على ما قدموه من عروض مثيرة للاهتمام.

وبما أن هذه هي المرة الأولى التي أتناول فيها الكلمة، أود أن تسمح لي بتأكيد دعم وفد بلدي، وأهنتك على انتخابك رئيساً لمؤتمر نزع السلاح. واسمح لي أيضاً أن أشكر على كلمات الترحيب الطيبة. لقد وصلت إلى جنيف العام الماضي بعد أن أمضيت ثلاث سنوات سفيرة في نيروبي. وكنت أركز أساساً قبل كينيا على مسائل السياسات الأمنية، وأمضيت جانباً كبيراً من حياتي المهنية في بروكسيل. وكان من دواعي سروري أن التقى كثيراً منكم بالوسائل الافتراضية، ولكنني بطبيعة الحال أتطلع إلى اليوم الذي يمكننا فيه أن نلتقي شخصياً.

وأن انتقل الآن إلى موضوع اليوم وبند جدول الأعمال بشأن "منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي". لقد شهدنا في السنوات الأخيرة تطورات كبيرة في الفضاء الخارجي. وتُشكل الخدمات والتكنولوجيا الفضائية الآن عوامل محرّكة للتنمية الاجتماعية الاقتصادية والتقدم العلمي. وهي تُمثل أيضاً أدوات مهمة لمعالجة كثير من التحديات العالمية الرئيسية، مثل تغيير المناخ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وفي ظل تنامي اعتمادنا على البنية التحتية والخدمات القائمة على الفضاء، نحتاج إلى التأكد من أننا نصون بيئة الفضاء ونحميها لأجيال الغد. ويجب أن نمنع معاً تحول الفضاء الخارجي إلى ساحة نزاع وسباق تسلح.

وهذه النقطة - ألا وهي أهمية الفضاء لتنميتنا على الأرض، وتزايد اعتمادنا على التكنولوجيا الفضائية، وكذلك الحاجة إلى جهود متعددة الأطراف لتعزيز سلامة الفضاء الخارجي وأمنه واستدامته، ولمنع حدوث سباق تسلح فيه - هي المنطلق لاستراتيجية الفضاء الوطنية السويدية التي اعتمدتها حكومة بلدي قبل ثلاث سنوات، وتقريرنا الوطني الأخير استجابة لقرار الجمعية العامة 36/75 الذي بادرت به المملكة المتحدة.

وترى السويد أن هناك حاجة واضحة إلى معايير وقواعد ومبادئ تُعزز أنماط السلوك المسؤول في الفضاء وتحد من التهديدات. وقد أحرزنا تقدماً مهماً في لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية بعد اعتماد مبادئ توجيهية لتعزيز استخدام الفضاء في الأغراض السلمية ولكننا في حاجة أيضاً إلى إحراز تقدم على جانب الأمن في المحافل الملائمة.

ونعتقد أن التدابير الطوعية تُشكل حالياً السبيل الأفضل للمضي قدماً، ولكننا لا نستبعد أن تكون هذه الخطوات تمهيداً للطريق لاتخاذ تدابير دولية مُلزِمة قانوناً في المستقبل. وعلاوة على ذلك، أود أن أشدد على أن أي معايير مُلزِمة قانوناً بشأن أنماط السلوك المسؤول ينبغي أن تكون متوافقة مع القانون الدولي والمبادئ المتعددة الأطراف القائمة في مجال الفضاء.

فما هي إذن التهديدات والمخاطر التي نتصورها في الفضاء، وما أنواع المعايير التي ينبغي وضعها؟ لقد سلطنا الضوء في التقرير الوطني الذي قدمته السويد استجابة لقرار الجمعية العامة 36/75 على ثلاثة مجالات نرى أنها في حاجة إلى معايير متعددة الأطراف. أولاً، معايير تحظر تدمير الأجسام الفضائية وما شابه ذلك من الأعمال المتعمدة التي تتسبب في تكوين حُطام فضائي أو تؤثر بطرق أخرى تأثيراً سلبياً قوياً على البيئة الفضائية والنظم الفضائية الأخرى، بما في ذلك تجارب الأسلحة الحركية المضادة للسواتل؛ وثانياً، معايير متعلقة بعمليات الالتقاء والاقتراب - على سبيل المثال، معايير لكفالة الشفافية والاتصال والموافقة؛ وثالثاً، معايير متعلقة بالأنشطة الأخرى، ولا سيما غير الحركية، والتهديدات، مثل التهديدات السيبرانية التي تستهدف النظم الفضائية ويمكن أن تُلحق ضرراً بالوظائف الحيوية للسواتل وتُعطل الخدمات الفضائية أو تعرض للخطر بطرق أخرى سلامة الأشخاص والسلع.

إن تدابير الشفافية وبناء الثقة أساسية ويمكن إدراجها في المناقشات بشأن معايير السلوك المسؤول.

لقد كان للسويد دور فاعل في مجال الفضاء لأكثر من 50 عاماً. ولدينا صناعة فضاء قوية وبحوث متطورة ومركز إسرانج للفضاء الذي نجح في إطلاق أكثر من 600 صاروخ سير في شمال السويد.

وتُشكل استراتيجيتنا الفضائية الجديدة التي اعتمدناها مؤخراً منصة لعمل السويد الطويل الأمد في مجال الفضاء. وتؤكد هذه الاستراتيجية منافع الفضاء لمجموعة واسعة من المجالات، مثل البحوث وتنفيذ خطة عام 2030، وتُشدد على الحاجة إلى دمج منظور السياسة الخارجية والأمن والدفاع في الأنشطة الفضائية. وهي تنظر إلى الفضاء باعتباره مشاعاً عالمياً، وتؤكد أهمية التعاون الدولي لضمان استدامة الأنشطة الفضائية على المدى الطويل، وأهمية منع نشوب نزاع وسباق تسلح في الفضاء.

ويجري حالياً تنفيذ هذه الاستراتيجية. وعلى سبيل المثال لا الحصر، افتتحت الحكومة في تشرين الأول/أكتوبر 2020 منصة اختبار في مركز إسرانج للفضاء حيث يمكن تطوير واختبار محركات الصواريخ والتكنولوجيا الفضائية التي يمكن إعادة استخدامها. وتواصل الحكومة الاستثمار في مركز إسرانج بهدف تطوير القدرة في مجال إطلاق السواتل الصغيرة في المدار.

وفي عام 2020، شرعت حكومة بلدي أيضاً في إجراء استقصاء وطني مهمته اقتراح قانون فضاء وطني حديث. وستُقدّم نتائجه في خريف هذا العام. وبذلك اختتم بياني وأتطلع إلى استمرار المناقشة. شكراً لكم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): شكراً للسفيرة جاردفيلت. وأعطي الكلمة الآن للسفير روبرت وود، ممثل الولايات المتحدة الأمريكية.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): شكراً لك، سيدي الرئيس. وأود أيضاً أن أشكر أعضاء حلقة النقاش على ما قدموه من عروض ثرية جداً بالمعلومات.

السيد الرئيس، الزملاء، إن من دواعي سروري أن تتاح لي الفرصة للتحدث مرة أخرى في هذا الموضوع المهم. إن لجميع البلدان مصلحة مشتركة في معالجة التهديدات ومنع امتداد النزاع إلى الفضاء الخارجي، نظراً لأن القدرات الفضائية ضرورية لاقتصادات بلداننا ومجتمعاتها. وسواء كان الأمر متعلقاً بقراري الطقس للمزارعين، أو الاتصالات التي تُبقينا على اتصال بأحبائنا في جميع أنحاء العالم، أو مساعدتنا على التنقل في العالم الذي نعيش فيه، يُشكل الفضاء جزءاً لا يتجزأ من حياتنا اليومية.

وقد وضعت هذه الهيئة منذ ثمانينيات القرن الماضي مسألة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي على جدول أعمالها. ومنذ ذلك الحين، ظل نهج الولايات المتحدة تجاه هذا الموضوع ثابتاً، وهو أننا سنأخذ في الاعتبار اقتراحات تحديد أسلحة الفضاء إذا كانت منصفة ويمكن التحقق منها فعلياً وتُعزز الأمن القومي للولايات المتحدة وحلفائها. ولم تُقدم إلى هذه الهيئة حتى الآن أي اقتراحات تفي بهذه المعايير، ولكننا سنظل منفتحين على النظر فيها.

ومن المؤكد أن النسختين الموزعتين من مشروع معاهدة منع وضع أسلحة في الفضاء الخارجي مؤخراً في هذه الهيئة لا تلبيان تلك المعايير. وكما أوضحنا بالتفصيل في مرات كثيرة، لا يزال المشروع تشوبه عيوب جوهرية، بما في ذلك عدم وضوح التعاريف وآليات التحقق الفعلي، وهو ما لم يُعالج ويُشكل تحديات كبيرة لأي اقتراح بشأن تحديد أسلحة الفضاء. وفيما يتعلق بالبلدان المهتمة بمزيد من البحث في عيوب الاقتراحات الخاصة بمشروع المعاهدة، يُسعدنا تقديم نسخ من التحليلات التي قدمناها على مر السنين.

وبالنظر إلى ذلك السجل المريع وحقيقة أن أي مفاوضات بشأن صك ملزم قانوناً سيطول أمدها وستتجاوزها التطورات التكنولوجية، نعتقد أن من الأفضل للمجتمع الدولي أن يضع معايير للسلوك المسؤول للتصدي للتهديدات المتزايدة التي تواجهها حكوماتنا الآن في مجال الفضاء الخارجي. وكما جاء في تقريرنا الوطني المقدم إلى الأمين العام استجابة لقرار الجمعية العامة 36/75، لا يُشكل الفضاء بطبيعته بيئة خطيرة فحسب، بل أصبح أيضاً مزدهماً ومتنازعا عليه وتنافسياً على نحو متزايد.

وتواجه الأصول الفضائية تهديدات كثيرة، طبيعية ومن صنع الإنسان على حد سواء. وتشمل التهديدات الطبيعية للسوائل النشاط الشمسي والإشعاع والحطام المداري الطبيعي، بينما تشمل التهديدات التي من صنع الإنسان الحطام الناتج عن عمليات السوائل، والتدخل في الترددات الراديوية، والنشاط السيبراني الخبيث، والأسلحة المضادة للسوائل، مثل نظم الطاقة الموجهة أو القذائف التي تعمل بنظام الصعود المباشر.

وتقوم بعض الدول بتطوير وتشغيل وتخزين مجموعة متنوعة من الأسلحة المضادة للسوائل التي يمكن استخدامها أو التي تتطوي على القدرة اللازمة لمنع تشغيل القدرات والخدمات الفضائية المدنية أو التجارية أو الأمنية الوطنية، أو تعطيلها أو إضعافها أو تدميرها. ويمكن استخدام بعض هذه الأسلحة المضادة للسوائل لمنع تشغيل الخدمات الفضائية أو تعطيلها مؤقتاً، بينما صُمم البعض الآخر لإضعاف السوائل أو تدميرها نهائياً. والولايات المتحدة لديها شواغل مهمة بشأن الخطر الجسيم الذي تُشكله التجارب المدمرة المضادة للسوائل التي تستحدث حطاماً طويلاً الأمد، وهو تهديد نناقشه في تقريرنا الوطني. ويعد هذا الفعل تصرفاً غير مسؤول إلى أقصى حد وينبغي أن يلقي إدانة من المجتمع الدولي بأسره.

ومما يؤسف له أن بعض هذه التهديدات ليست افتراضية. والواقع أن البلدين الذين أعدا مشروع المعاهدة حول الفضاء إلى ميدان قتال. وتواصل جمهورية الصين الشعبية نشر أسلحة جديدة مدمرة وغير مدمرة أرضية وفضائية مضادة للسوائل. والواقع أن جمهورية الصين الشعبية أرسلت بالفعل قذائف أرضية مضادة للسوائل تهدف إلى تدمير السوائل في مدار الأرض المنخفض، وأسلحة ليزر أرضية مضادة للسوائل ربما يُقصد بها تسمية أو إتلاف أجهزة الاستشعار البصرية الفضائية الحساسة في السوائل الموضوعة في مدار الأرض المنخفض. واختبرت روسيا أحد قذائفها الأرضية المضادة للسوائل في كانون الأول/ديسمبر 2020. ومن الجدير بالذكر أن روسيا أشارت في تقريرها إلى الأمين العام للأمم المتحدة أن الدول الأعضاء ينبغي أن تلتزم "بعدم تدمير الأجسام الفضائية التابعة لدول أخرى أو إلحاق الضرر بها أو تعطيل الأداء الطبيعي لمهامها أو تغيير مسار طيرانها".

ويتطلب التطور السريع لهذه التهديدات اتخاذ خطوات عاجلة وعملية للحفاظ على سلامة بيئة الفضاء الخارجي وأمنها واستقرارها. وبالنسبة للولايات المتحدة، ستسترشد هذه الخطوات العملية بسياسة الفضاء الوطنية التي توجهنا إلى "تولي دور الريادة في تعزيز السلامة والاستقرار والأمن والاستدامة على المدى الطويل في الفضاء من خلال النهوض بإطار للسلوك المسؤول في الفضاء الخارجي، بما في ذلك السعي إلى تحديد أفضل الممارسات ومعايير وقواعد السلوك وتنفيذها بفعالية". وتتماشى هذه الجهود تماماً مع ما أصدره الرئيس بايدن من توجيه استراتيجي مؤقت للأمن القومي يؤكد أن الولايات المتحدة "ستتصدر جهود تعزيز المعايير المشتركة وصياغة اتفاقات جديدة"، بما يشمل الفضاء الخارجي.

وفي ضوء ذلك، نُشير إلى تأييدنا لاقتراحات مثل قرار الجمعية العامة 36/75 بشأن الحد من التهديدات الفضائية من خلال معايير وقواعد ومبادئ تضبط أنماط السلوك المسؤول، الذي شاركت الولايات المتحدة في رعايته. ويُركز هذا القرار على الطرق العملية القابلة للتنفيذ من أجل تعزيز السلوك المسؤول في الفضاء الخارجي. وشجع القرار الدول الأعضاء على بحث التهديدات والمخاطر الأمنية القائمة والمحتملة التي تُهدد النظم الفضائية؛ وتوصيف الأعمال والأنشطة التي يمكن اعتبارها مسؤولة أو غير مسؤولة أو تتطوي على تهديد؛ وتبادل الأفكار بشأن مواصلة تطوير وتنفيذ المعايير والقواعد والمبادئ المتعلقة بأنماط السلوك المسؤول، وبشأن الحد من مخاطر سوء الفهم وسوء التقدير فيما يتعلق بالفضاء الخارجي. وأدرك أن عشرات التقارير قُدمت من دول أعضاء ومن كيانات أخرى، وأنطلع إلى استعراض التقرير المقدم من الأمين العام في وقت لاحق من هذا العام.

وبالنسبة لمن لم يطلعوا بالفعل على التقرير الوطني للولايات المتحدة، سيسعد فريقنا تزويد حكوماتكم بنسخ منه. وباختصار، يتضمن التقرير الوطني المقدم من الولايات المتحدة لمحة شاملة عن التهديدات والمخاطر الأمنية القائمة والمحتملة التي تُهدد النظم الفضائية، ومعلومات عن فئات السلوك أو الجهود أو التدابير التي يمكن أخذها في الاعتبار أثناء مواصلة تطوير معايير السلوك المسؤول وقواعده ومبادئه وتنفيذها، والأفكار المتعلقة بالمعايير والقواعد والمبادئ التي تضبط أنماط السلوك المسؤول في الفضاء الخارجي.

وموقفنا حيال النقطة الأخيرة هو أن المعايير والقواعد والمبادئ التي تضبط أنماط السلوك المسؤول في الفضاء الخارجي يمكن أن تحد من المخاطر التي تُهدد السلم والأمن والاستقرار على الصعيد الدولي، بما في ذلك من خلال القيام بدور مهم في زيادة إمكانية التنبؤ، وتعزيز السلامة التشغيلية، والحد من مخاطر سوء الفهم، مما يساهم في منع نشوب النزاع.

وهناك مزايا متعددة للتركيز على المعايير الطوعية غير الملزمة قانوناً للسلوك المسؤول، منها القدرة على التكيف بسرعة مع الظروف أو التكنولوجيات المتغيرة (وتجنب مشكلة قضاء سنوات في التفاوض على صكوك ملزمة قانوناً قد تتجاوزها التطورات التكنولوجية)، واستكشاف استخدامات جديدة للفضاء، وإدراج وجهات نظر المشغلين المدنيين والتجاربيين الذين يتراد حضورهم ونشاطهم في مجال الفضاء.

وتُشكل المبادرات الجارية التي تتخذها الدول الأعضاء في إطار السعي إلى بلورة فهم متبادل لما يُشكل تهديدات فضائية، مقترنة بمفاهيم السلوك المسؤول، خطوة أولى مهمة لمعالجة عدم الثقة وسوء الفهم المحتملين بين الدول. والواقع أن التوصل إلى ذلك الفهم المشترك بشأن الفضاء الخارجي يُشكل جهداً يمكن التأسيس عليه في دعم وتكميل الجهود المقبلة الملزمة قانوناً التي تحظى بتأييد من جميع الدول الأعضاء.

وتسعى الولايات المتحدة إلى إقامة شراكات شاملة مع جميع الدول الأعضاء بشأن هذه الجهود، ونعتقد أن لجميع الدول الأعضاء مصلحة - وينبغي أن يكون لها صوت - في وضع هذه المعايير. شكراً سيدي الرئيس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السفير وود. والمتحدث التالي في القائمة هو السفير جيانفرانكو إنكارناتو، ممثل إيطاليا. تقبل سعادة السفير.

السيد إنكارناتو (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): شكراً سيدي الرئيس على إعطائي الكلمة. وبما أن هذه هي المرة الأولى التي يتناول فيها وفد بلدي الكلمة في ظل رئاستك، اسمح لي أن أهنئك على تقلدك هذه المسؤولية. وأؤكد لك تأييد وفد بلدي الكامل لك وتعاونك معك.

وأود أن أشكر أعضاء حلقة النقاش لهذا اليوم على ما قدموه من عروض تعطينا الكثير من الأفكار وتصب في عملنا بشأن بند من بنود جدول الأعمال لا يزال وثيق الصلة بولاية مؤتمر نزع السلاح. وأعتقد أن ما يظهر بوضوح هو تأكيد نموذج فضائي جديد مصحوب بتطور تكنولوجي عميق وسريع.

ويؤدي ذلك إلى تحويل الفضاء إلى بيئة متزايدة التعقيد يدخل فيها السباق التجاري مرحلة جديدة من المنافسة بين الدول. وتبعاً لمساحة الفضاء التي تجري فيها الأنشطة يزداد ارتباط الأمن بالاستقرار الاقتصادي والاجتماعي على الأرض، وتزداد أهميته في ضمان أكبر قدر ممكن من التوازن في إجراء أنشطة استكشاف الفضاء وتوزيعه في المستقبل.

ونحن بعمليتنا في مجال نزع السلاح نحمل على عاتقنا مسؤولية كبيرة عن ضمان الإطار المناسب لهذه التطورات. وتتمسك إيطاليا بالتزاماتها الراسخة على الصعيدين الوطني والدولي لأننا نعتقد بضرورة تهيئة بيئة تنظيمية دولية شاملة وفعالة ووضعها موضع التنفيذ. ولا أود أن ابتعد عن محور تركيزنا.

وأدرك أن قرار الجمعية العامة 36/75 يدعونا إلى إبلاغ هذه الهيئة بسياساتنا أو استراتيجياتنا أو مذهبنا الوطنية بشأن أمن الفضاء. وفي تموز/يوليه 2019، اعتمدت في روما استراتيجية وطنية لأمن الفضاء. وتتاح الوثيقة للجمهور، ويسرني أن أطلع المؤتمر على جوانبها الرئيسية.

ويشهد قطاع الفضاء العالمي تغيرات عميقة تترتب عليها آثار مباشرة على استدامة البيئة الفضائية. ولذلك لم يعد الأمن من الفضاء وفي الفضاء فكرة عسكرية ووطنية محضة، بل مسألة عالمية ومتعددة القطاعات.

وخلال السنوات الخمسين الأخيرة، طورت إيطاليا قدرات فضائية في مجال الاتصالات ورصد الأرض. وعلاوة على ذلك، فإننا نساهم على الصعيد الأوروبي بدور نشط في وضع برامج وبعثات علمية مهمة وتنفيذها. وتهدف استراتيجيتنا للأمن الوطني من هذا المنطلق إلى تعزيز وحماية البنية التحتية الفضائية الوطنية العامة والخاصة، وتشكل الأساس المرجعي للمنظمات المؤسسية والصناعية والعلمية والتجارية في خططها ومقنناتها وعملياتها.

وتسعى استراتيجيتنا أساساً إلى تحقيق خمسة أهداف استراتيجية من خلال إشراك جميع المؤسسات المسؤولة عن الأمن والدفاع في الدولة، وهي: (أ) ضمان سلامة وأمن البنية التحتية الفضائية التي تشكل عوامل تمكين للبنية التحتية الوطنية ككل، (ب) صون الأمن الوطني بوسائل تشمل ضمان الوصول إلى قدرات الأمن الوطني واستخدامها في أي حالة معينة، (ج) تعزيز القطاعات المؤسسية والصناعية والعلمية وحمايتها وذلك أيضاً من أجل حماية المعلومات الوطنية السرية، (د) تعزيز حوكمة الفضاء القادرة على ضمان عمليات فضائية مستدامة مأمونة وأمنة على الصعيد الدولي، (هـ) ضمان اتخاذ مبادرات خاصة في قطاع الفضاء بما يتفق مع المصلحة العليا للبلاد.

وتضع إيطاليا هذه الأهداف الخمسة نصب عينيها، وتنفذ استراتيجيتها للأمن القومي للفضاء من خلال محاور العمل الاستراتيجية التالية ذات الطابع الإجرائي والقانوني التشغيلي. ويمكن تلخيصها في النقاط الأربع التالية: (أ) تعزيز القدرات الفضائية الوطنية وحمايتها، (ب) حماية الأنشطة الصناعية والعلمية والإشراف عليها، وحماية المعلومات السرية، (ج) التعاون الدولي وتعزيز الاستخدام المسؤول والسلمي والأمن والمستدام للفضاء، (د) إدارة المبادرات التجارية وتطويرها امتثالاً للالتزامات الدولية التي تعهدت بها إيطاليا ولمتطلبات الأمن الوطني.

وفي ضوء الطابع الاستراتيجي للبنية التحتية الفضائية وارتباطها الجوهري ببنية الأمن والحماية الوطنية، نرى أن من الضروري الأخذ بنهج طبقي وشامل لمنع المواقف العدائية وردعها وصدها عند اللزوم. وعلاوة على ذلك، سيظل تعزيز القدرات الوطنية وحمايتها ضرورياً لتعزيز الأمن الوطني والقدرة على الصمود التي يستجيب بها البلد للآزمات وحالات الطوارئ.

وفي الختام، أود أن أشدد على أن إيطاليا لا تزال ملتزمة التزاماً كاملاً بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وبمنع تحول الفضاء الخارجي إلى منطقة نزاع كشرطين أساسيين لتعزيز الاستقرار الاستراتيجي.

ومن شأن تهيئة بيئة فضائية مستقرة تعمل فيها جميع الدول وفقاً لمسؤولياتها في إطار القانون الدولي ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة أن يقضي إلى الحد من خطر التهديدات المتعمدة ومن إمكانية إجراء الأنشطة دون الحاجة إلى اللجوء إلى تطوير قدرات للدفاع عن النفس.

ونتطلع إلى مواصلة هذا الحوار مع جميع الدول الأعضاء في المؤتمر. وبينما لا نستبعد في المدى البعيد هدف وضع صك دولي ملزم قانوناً، فإننا لا نزال نعتقد أن من المهم وجود صك طوعي شامل في إطار الأمم المتحدة. ولذلك نشجع جهود تعزيز التعاون الدولي من أجل وضع مبادئ متفق عليها بشأن السلوك المسؤول في الفضاء الخارجي. شكراً جزيلاً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): شكراً للسفير إنكارناتو. المتحدث التالي في القائمة هو سعادة السفير أوغاساوارا إيشيرو، ممثل اليابان.

السيد أوغاساوارا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أشكر جزيلاً الشكر. وأود في البداية أن أعرب لك عن تقديرنا لك، سيدي الرئيس، لجعل منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي موضوع جلسة اليوم العامة والسماح للدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح بتبادل الآراء حول هذا الموضوع المهم. وأود أيضاً أن أشكر المقدمين على عروضهم الممتازة.

وبصرف النظر عن البلد أو المنطقة، يزداد اعتماد أمننا وازدهارنا الاجتماعي والاقتصادي على الفضاء. ويوفر الفضاء منصة ضرورية لنا جميعاً. وكانت اليابان قد أطلقت أول ساتل لها في عام 1970 بعد الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة وفرنسا، وتحتل الآن المرتبة الخامسة في العالم من حيث عدد السواتل التي أطلقتها. وواصلت اليابان تقديم المساعدة إلى بلدان عديدة من أجل أنشطتها الفضائية سواء من خلال أطر متعددة الأطراف، مثل محطة الفضاء الدولية، أو من خلال برامج التعاون التقني الثنائية. وتتعاون اليابان مع أكثر من 60 بلداً في مجال الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي. ويمكن الاستشهاد بإطلاق مسبار الأمل الإماراتي لاستكشاف المريخ في العام الماضي باعتباره من أبرز ما تحقق من نجاح مؤخراً في مجال التعاون الثنائي.

ويواجه الاستخدام السلمي والمستدام للفضاء الآن خطراً متزايداً. وفي ظل تنوع استخدامات الفضاء وزيادة عدد الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية، يزداد ازدحام الفضاء. ومما يفاقم من مشكلة الحطام الفضائي الطويل الأمد تطوير القدرات الفضائية المضادة ونشرها، مثل نظم الأسلحة المضادة للسواتل التي تعمل بنظام الصعود المباشر، والاصطدامات الساتلية.

ولذلك نبحث اليابان في حزيران/يونيه 2020 الخطة الأساسية للسياسة الفضائية التي تدعم ضمان أمن الفضاء كأحد الأهداف الرئيسية لسياسة البلد الفضائية. ومع تزايد المخاطر التي تُعرق الاستخدام السلمي والمستدام للفضاء، ستواصل اليابان المشاركة بدور استباقي في المناقشات المتعددة الأطراف والمساهمة في وضع معايير وقواعد فعالة من أجل ضمان أمن الفضاء وسلامته واستدامته، وإرساء سيادة القانون هناك أيضاً بهدف ضمان مستقبل أفضل للأنشطة الفضائية.

ومن المهم أن يتوصل المجتمع الدولي، من خلال المناقشات، إلى فهم مشترك للتهديدات التي تتعرض لها النظم الفضائية وكيفية الحد منها للإبقاء على الفضاء مجالاً سلمياً وأمناً ومستقراً ومستداماً لا يتأثر بسباق التسلح.

وأؤكد من جديد دعم اليابان الثابت لفكرة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وقد شاركنا بدور بناء في مناقشة موضوعية حول هذا الموضوع داخل مؤتمر نزع السلاح منذ ظهوره كبند من بنود جدول الأعمال في عام 1982، بما في ذلك المناقشات التي دارت في الفترة بين عامي 1985 و1984 في إطار اللجنة المخصصة لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي التابعة للمؤتمر. وبموازاة ذلك، شاركت اليابان أيضاً في فريق الخبراء الحكوميين ذي الصلة في عامي 2018 و2019. وأكدت اليابان طوال تلك المناقشات أهمية تدابير الشفافية وبناء الثقة كخطوة عملية قصيرة الأجل لنفاذ مخاطر سوء التقدير وسوء الفهم في الأنشطة الفضائية.

ومن المؤسف أن المناقشات السابقة لم تُسفر عن النتائج الموضوعية المتوقعة. ويرجع ذلك في جانب منه إلى صعوبة تعريف "السلاح" في الفضاء، بسبب طابع الاستخدام المزدوج لجميع الأجسام الموجودة في الفضاء. ويزيد ذلك من تعقيد التحقق الذي يُشكل أحد العناصر الأساسية لجميع أدوات تحديد الأسلحة، وي طرح تحديات صعبة أمام تحديد التهديدات الفضائية من خلال التركيز فقط على القدرات التكنولوجية. وينبغي مناقشة أمن الفضاء بطريقة شاملة من خلال معالجة المسائل التي لا تنشأ عن الفضاء الخارجي نفسه فحسب، بل أيضاً عن الصلات، مثل وصلات البيانات، بين الأجسام الموجودة على الأرض وفي الفضاء.

ومن هذا المنطلق، شاركت اليابان في تقديم قرار الجمعية العامة 36/75 في العام الماضي. ولا يقصد القرار، مثلاً في محاولة سابقة، تعريف "الأسلحة" في الفضاء. ومن المفيد أكثر بلورة فهم مشترك لأنماط السلوك التي تعتبر مسؤولة أو غير مسؤولة. وبالنظر إلى إمكانية ملاحظة أنماط السلوك من الأرض، بل وحتى في الفضاء الخارجي، يمكن أن تُشكل تلك الأنماط معايير قابلة للقياس لتحديد الأنشطة التي يمكن أن تُشكل تهديداً في ظل عدم وضوح النوايا. وفي انتظار إجراء مزيد من المناقشات بشأن مشروعية أنماط السلوك غير المسؤول هذه، ينبغي للمجتمع الدولي أن يُثني بشدة عن هذه الأنماط من السلوك في ضوء عواقبها المحتملة على استخدام الفضاء في الأغراض السلمية وبصورة آمنة ومستدامة. وتعتقد اليابان أن هذا النهج القائم على السلوك سيساهم في تعزيز الأمن في الفضاء الخارجي من خلال تخفيف التهديدات عن طريق الحد من مخاطر سوء الفهم وسوء التقدير التي يمكن أن تؤدي إلى زيادة التوتر والنزاع. وعلاوة على ذلك، تؤكد اليابان أهمية زيادة الشفافية وتدابير بناء الثقة لتحقيق هذه الغاية.

وحددت اليابان في تقريرها الخطي المقدم إلى الأمين العام للأمم المتحدة بموجب قرار الجمعية العامة 36/75، ثلاثة مجالات تركيز ينبغي بحثها في سبيل بلورة تفاهات مشتركة بشأن التهديدات التي يتعرض لها أمن الفضاء وأنماط السلوك المسؤول. أولاً، تكوين الحطام عن طريق التدمير المتعمد للأجسام الفضائية؛ وثانياً، عمليات الالتقاء والاقتراب؛ وثالثاً، التداخل الضار. وفيما يتعلق بالنقطة الأولى على وجه الخصوص - أي تكوين الحطام - يُشير التقرير الوطني لليابان إلى أنه "ينبغي للدول أن تمتنع عن استخدام تلك القدرات أو تجربتها بطريقة تُخلف أثراً سلبية في البيئة الفضائية، ولا سيما من خلال توليد حطام مُعمر قد يعوق حرية الوصول إلى الفضاء الخارجي واستخدامه". وتدعو اليابان جميع الدول الأعضاء إلى الامتناع على وجه السرعة عن تكوين مثل هذا الحطام دون انتظار وضع أي قواعد.

والآن وقد تزايد اعتمادنا على الفضاء الخارجي بشكل لم يسبق له مثيل، أصبح أمن الفضاء في مصلحة الجميع. ولذلك من المهم مواصلة المناقشات الشاملة. ويشكل النهج الذي يُركز على السلوك الذي اقترحه قرار الجمعية العامة منطلقاً لإجراء مناقشات شاملة، وقد نتج عن طريق المناقشة من التغلب على العقبات التي تعترض سبيل التوصل إلى نتائج موضوعية في المؤتمر. ونأمل في إجراء مناقشة حيّة تستند إلى نهج "السلوك المسؤول".

وسعيّاً إلى تعزيز هذه المناقشات، شاركت اليابان في تنظيم حلقة عمل في إطار المسار 1,5 بالتعاون مع المعهد الأسترالي للسياسات الاستراتيجية في نيسان/أبريل 2021، ودعت إليه مشاركين من منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وتُقدّر اليابان هذا التبادل للآراء وتتطلع إلى مواصلة المناقشة بشأن جدول الأعمال المهم ذي الصلة.

واسمحوا لي في الختام، سيدي الرئيس، أن أذكر بأن الفقرة 4 من منطوق قرار الجمعية العامة 36/75 تدعو الدول الأعضاء والمراقبين في مؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح إلى إبلاغ هاتين الهيئتين بسياساتها الوطنية واستراتيجياتها أو مذهبها المتعلقة بأمن الفضاء على أساس طوعي. وتعتقد اليابان أن هذه العملية، التي نحن الدول الأعضاء مدعون إلى المشاركة فيها، ستُساهم في تعزيز الشفافية والمصادقية. وتُقدّر اليابان بذلك فرصة المناقشة التي أُتيحت اليوم، وتُرحب بأي فرص أخرى من هذا القبيل. شكراً سيدي الرئيس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): شكراً سعادة السفير. السادة المندوبون الموقرون، الساعة الآن 12/07. وانتهى الوقت المخصص لهذا الاجتماع. ولا يزال على القائمة عدة متكلمين. ولذلك اقترح رفع الجلسة واستئناف القائمة التي أمامي خلال الجلسة العامة التي ستُعقد بعد ظهر اليوم من الساعة 15/00 إلى الساعة 17/00. وقد أبلغتني الأمانة أنه سيجري استخدام نفس رابط الاجتماع.

ترفع الجلسة إذا كنتم تقبلون بهذا الاقتراح.

رُفعت الجلسة الساعة 12/10.